سياسة اليابان التوسعية ١٨٩٥-١٩٤٥
(دراسة تاريخية)

م.د. منتهى طالب سلمان*

المقدمة.

كانَّ من أبرز نتائج الحركة الاصلاحية التي شهدتها اليابان منذ سنة ١٨٦٨، إنّها حققت تطوراً كبيراً في المجالات جميعها، ولاسيما في المجال الاقتصادي، إلاّ إنّها أصطدمت بندرة المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة، ولاسيما إنَّ العناية بالجيش وتطور المجال الدفاعي والأمني، تطلب الكثير من المواد الاولية، مثل الحديد والمعادن الأخرى، وكلها أمور دفعت اليابانيين الى التفكير بضرورة التوسع على حساب دول الجوار ومنها منشوريا الصينية الغنية بمواردها الطبيعية، فضلاً عن كوريا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لليابان، التي تعد المعبر الرئيس والوحيد لليابان الى شرق آسيا.

إنَّ الأمر الذي شجع اليابان على المضي في تنفيذ برنامجها التوسعي الذي رسمته لنفسها هو المنافسة الغربية التي شهدتها منطقة الشرق الأقصى، فتطلعت لتأخذ نصيبها هي الأخرى حتى لو كلفها ذلك خوض الحروب لتحقيق أهدافها ومخططاتها التوسعية، وبالفعل خاضت اليابان حربين إحداهما ضد الصين سنة ١٨٩٥، والأخرى ضد روسيا سنة ١٩٠٥، وبعد تحقيقها الانتصارات عليهما، حصلت اليابان بموجب معاهدات فرضتها عليهما على امتيازات، مكنتها من أنْ تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى.

كما أستغلت ظروف الحرب العالمية الأولى لإكمال برنامجها التوسعي من خلال تقديم المطالب الواحد والعشرين التي فرضتها على الصين عام ١٩١٥، ثم توقيع اتفاقيات سرية بين عامي ١٩١٦-١٩١٧ مع دول الحلفاء ضمنت بموجبها وراثة الامتيازات الالمانية في الشرق الأقصى بصورة شرعية بعد إنتهاء الحرب، وبالفعل توج ذلك النجاح بحصولها على اعتراف رسمي من الموقف الدولي بالمكاسب التي حصلت عليها منذ بدء البرنامج، إلا إنَّ تسلّم (شديهارا) -المعروف بسياستهِ المعتدلة تجاه الصين- منصب رئاسة وزارة الخارجية خلال عشرينيات من القرن العشرين، وسعيهِ لحل المشاكل الدولية بطرائق سلمية، لِما وقعت اليابان على معاهدات واشنطن البحرية عام ١٩٢٢، التي خيبت الآمال التوسعية اليابانية، فضلاً عن إاً انشغال اليابان بالازمة الاقتصادية الداخلية نتيجة طبيعية لقيام الحرب، الأمر الذي أدى الى إيقاف البرنامج الياباني التوسعي بشكل مؤقت آنذاك.

استأنفت اليابان برنامجها التوسعي مرة أخرى، بأحتلالها منشوريا سنة ١٩٣١، إذ إنَّ النزعة التوسعية اليابانية لم تنتهِ بمجرد التوقيع على معاهدات واشنطن البحرية، بل توقفت بشكل مؤقت، وبوصول القادة العسكريين الى سدة الحكم متمثلاً بالجنرال (تاناكا جي جي) عام ١٩٢٧، استأنفت الطموحات التوسعية من جديد، وتزامن ذلك مع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، وحاجة اليابان الى المواد الاولية بشكل أكبر، لذلك شرع القادة العسكريون تطبيق برنامجهم التوسعي عام ١٩٣١، ثم أعلنت عن تطبيق مبدأ (مونرو الاسيوي) عام ١٩٣٤، ومع قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ والصراع الأوربي، أنتهزت اليابان الفرصة لتطبيق نظامها الجديد في الشرق الأقصى عام ١٩٤٠، ولولا دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب-على أثر ضرب اليابان الاسطول الأمريكي ميناء (بيرل هاربر) عام ١٩٤١-الى جانب دول الحلفاء، لما تغيرت موازين القوى وأصبحت تميل لصالحهم، وبأنتصار الحلفاء عام ١٩٤٥ أنتهى برنامج اليابان التوسعي في مرحلته الثانية، ومن هنا جاءت أهمية أختيار الموضوع، (سياسة اليابان التوسعية: ١٨٩٥-١٩٤٥).

واستناداً الى ما سبق تتضح أهمية الموضوع في جوانبه العملية من إنّهُ يعالج موضوعاً حيوياً يتمثل ببرنامج السياسة التوسعية لليابان في مرحلتيه، الأولى بين عامي ١٨٩٥-١٩٢٢، والثانية بين عامي ١٩٣١-١٩٤٥.

وقد تثار مجموعة من التساؤلات حول هذه الدراسة منها:

- ما أثر الانتصارات التي حققتها اليابان في حربها على الصين عام ١٨٩٥ وعلى روسيا عام ١٩٠٥، في وضع اليابان السياسي والعسكري؟
- كيف استغلت اليابان ظروف قيام الحرب العالمية الأولى لصالحها؟
- لماذا توقف برنامج اليابان التوسعي عام ١٩٢٢؟
- هل أنتهت النزعة التوسعية لليابان بالتوقيع على معاهدات واشنطن البحرية سنة ١٩٢٢، أم استأنف البرنامج التوسعي من جديد؟
- على ماذا دلَّ الموقف الدولي من التوسع الياباني في مرحلته الثانية؟
- كيف أثر ظهور الايديولوجيات النازية والفاشية في دعم اليابان على المضي بسياستها التوسعية؟

---

* جامعة بغداد – كلية التربية للبنات - قسم التاريخ.

- هل أخطأ اليابانيون حين أقدموا على توجيه ضربة للاسطول الأمريكي سنة ١٩٤١؟
- ما الذي طمحت اليابان الى تحقيقهِ من وراء برنامجها ذلك؟

-المرحلة الاولى لسياسة اليابان التوسعية.

اتبعت اليابان منذ بداية القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر (١٦٠٠- ١٨٦٨)، سياسة العزلة عن العالم الخارجي، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فبعد هزيمة الصين أمام بريطانيا في حربي **(الأفيون) Opium**الاولى (١٨٣٩-١٨٤٢) والثانية (١٨٥٦-١٨٦٠)، وما نتج عنهما من إجبار الصين على التوقيع على مجموعة معاهدات غير متكافئة عرفت بـ**(المعاهدات المذلة)** [1] **The Humilation Treaties** مع بريطانيا وسائر الدول الغربية.

أدركت اليابان عدم جدوى الاستمرار في سياسة العزلة بوجه الغرب، ولاسيما إنَّ الدول الغربية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، أدركت أهمية موقع اليابان الاستراتيجي من الناحية الاقتصادية، لذلك أصرّت على فتح اليابان أمام التجارة الغربية بعد أن وقعت اليابان على مجموعة من المعاهدات مع دول الغرب، وبذلك ٱنتهت سياسة العزلة التي دامت نحو قرنين ونصف من الزمن.

ترك ذلك الانفتاح أثره على الوضع الداخلي، فشهدت اليابان حركة أصلاحية واسعة شملت ميادين الحياة السياسية والإدارية والثقافية[2]، ولاسيما في الميدان الاقتصادي، الذي تأثر وبشكل مباشر بندرة المواد الأولية مثل خامات الفحم والحديد، والحاجة إلى المحاصيل الغذائية، إلى جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت مشكلة توفير المواد الغذائية، والحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات اليابانية، لذا رسمت اليابان خطة لتخليص نفسها من مشاكلها الداخلية، وٱقتضت تلك الخطة ٱنتهاج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما ان كوريا كانت غنية بخامات الفحم والحديد فضلاً عن كونها منفذ اليابان الوحيد إلى منطقة شرق آسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذا وجهت اليابان أنظارها نحو كوريا فضلاً عن الصين ومنشوريا وجزر المحيط الهادئ بوصفها سوقاً ومنفذاً طبيعياً لليابان[3].

إنَّ الأمر الذي شجع اليابان على التوسع في شرق آسيا هو المنافسة الغربية التي شهدتها تلك المنطقة، إذ استولت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة على أجزاء منها، فتطلعت اليابان لتأخذ نصيبها هي الأخرى، حتى لو كلفها الأمر خوض غمار الحروب مع الدول المجاورة لتنفيذ مخططاتها التوسعية.

ٱندفعت الحكومة اليابانية سنة ١٨٧٣ نحو طموحات قارية، إذ ضمت سنة ١٨٧٤ جزر (رياكيا)، ومدت نفوذها أيضاً نحو مجموعة جزر الكوريل الشمالية التابعة لورسيا مقابل تنازل اليابان عن سيادتها على جزر سخالين [4].

ثم وجهت أنظارها نحو كوريا لجملة من الاسباب كان أولها تزايد النفوذ الأجنبي في منطقة الشرق الأقصى لأغراض التجارة إذ دفع كوريا لإعلان سياسة العزلة عن العالم الخارجي، الأمر الذي كان منافياً لمصالح الدول الغربية، فحاولت تلك الدول اختراق تلك العزلة من خلال إرسال البعثات التبشيرية ذات الطابع الديني، إلا أنَّها حملت في طياتها أهدافاً سياسية، ونتيجة لذلك شعرت اليابان بخطورة الوضع فسارت في الإتجاه نفسه[5].

أمَّا السبب الثاني فتمثل بٱزدياد التنافس الصيني-الياباني حول كوريا التي كانت خاضعة لسيادة الصين منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا إنَّ القوى المحافظة في اليابان منعت القوى الوطنية المتطرفة ذات النزعة العسكرية من الدخول في حرب مع الصين بسبب كوريا، اذ كانت اليابان ما تزال في طريقها نحو بناء ٱقتصادها السياسي والعسكري[6].

وتمثل السبب الثالث بالظروف التي كانت اليابان تعاني منها إذ كانت معرضة لأنفجار سكاني، وللتخلص من تلك المشكلة وللحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة وفتح الأسواق أمام منتوجاتها، وجهت أنظارها نحو كوريا لأهمية موقعها الاستراتيجي، ولكونها المعبر الرئيس لليابان نحو الأراضي الصينية، ولاسيما منشوريا الغنية بثرواتها الزراعية والمعدنية، فضلاً عن مواردها الطبيعية[7].

تحينت اليابان الفرصة المناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا، وتمكنت من عقد معاهدة مع كوريا في السادس والعشرين/شباط/ ١٨٧٦، عرفت بمعاهدة **(كانغهوا)**[8]**Kanghwa** ، منحت اليابان بمقتضاها ٱمتيازات عدة، منها التمثيل الدبلوماسي، وفتح ثلاثة موانئ كورية أمام التجارة اليابانية، إذ ٱحتوت المعاهدة اليابانية-الكورية للسلام على بنود عدة أهمها الاعتراف بكوريا على أنَّها دولة مستقلة ذات سيادة، وتمتلك حقوقاً متساوية مع اليابان، وفي التبادل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وعلى فتح ميناء مدينة **(بوسان) Pussan** الكورية مع مينائين كوريين آخرين أمام التجارة مع اليابان، وعلى حق اليابان في إقامة قنصليات لها في ثلاثة موانئ كورية، وعلى حقوق إقليمية إضافية لمواطني اليابان في الأراضي الكورية تمثلت بمحاكمتهم في حالة ارتكاب جرم أو مخالفة قانونية من محاكم قنصلية يابانية وفقاً للقوانين اليابانية[9].

وهكذا فإن الصلة الرسمية بين كوريا والصين انتهت إثر تلك المعاهدة، فتمكنت اليابان من الحصول على موطئ قدم سياسي وٱقتصادي لها في كوريا، التي كانت واحدة من نقاط التركيز لليابانيين في سياستهم

للتوسع نحو الخارج، وكان تأكيد المعاهدة إنَّ كوريا دولة مستقلة وهو ما يعني عدم الإعتراف بتبعيتها للصين، مما مهد للهجوم الياباني على كوريا فيما بعد [١٠].

تعقدت السياسة الداخلية في كوريا بسبب الصراع الصيني-الياباني حولها، وأدى ذلك الصراع إلى ٱنقسام الدوائر الحاكمة الكورية إلى قسمين، قسم أيدَّ البلاط الكوري وكان موالياً للصين، وقسم مال إلى اليابان التي دعت إلى ضرورة تحديث كوريا على غرار الحركة الاصلاحية التي شهدتها اليابان، وعلى أثر ذلك شهدت كوريا حدوث إضرابات، فأرسلت الصين واليابان قواتهما لإقرار الأمن في كوريا، فأرغمت اليابان كوريا على التوقيع على معاهدة جديدة وهي معاهدة (**تشامليو**) في الثلاثين/آب/١٨٨٢ فحصلت بموجبها على امتيازات تجارية وعلى تعويضات مالية واعتذار، مع حق إقامة نقطة حراسة للمفوضية اليابانية الموجودة في العاصمة سيئول بقدر القوات الصينية الموجودة فيها[١١]، الأمر الذي سمح لليابان بالتدخل في الشؤون الداخلية لكوريا.

غير أنَّ حوادث الشغب عام ١٨٨٢ التي شهدتها كوريا عملت على زيادة ٱهتمام الصين بها، فأرسلت الاخيرة من يؤكد مركزها الممتاز في كوريا، فتمكنت الصين من إحكام قبضتها على تجارة كوريا وكَمارگها ومواصلاتها، في حين طلب الحزب الإصلاحي في كوريا المساعدة العسكرية من اليابان، فقامت القوات الصينية بمهاجمة القوات الكورية وطردت القوات اليابانية من البلاد[١٢]، وأعقب ذلك توقيع الطرفين على معاهدة (**تيانتسن**)[١٣] **Tientsin** عام ١٨٨٥، واتفقت كل من الصين واليابان بموجبها على سحب قواتهما من كوريا، على ألاَّ يكون لأي من الدولتين الحق في إرسال جنود اليها مرة ثانية إلا بموافقة الأخرى[١٤]، وبذلك حصلت اليابان على وضع متساوي لها مع الصين في كوريا، في حالة حدوث أي تدخل عسكري فيما بعد.

شهدت كوريا حدوث تمرد كبير بعدئذ، حين لم تستطع الحكومة الكورية القضاء عليه، أرسلت كل من الصين واليابان قواتهما إلى كوريا، طبقاً لمعاهدة (تيانتسن)، وبعد القضاء على التمرد رفضت الصين سحب قواتها حتى يتم انسحاب القوات اليابانية التي أصرت على طرد القوات الصينية، وهكذا بدأت الحرب الصينية – اليابانية في آب ١٨٩٤، وتمكنت اليابان في تلك الحرب من تحقيق الانتصار العسكري والبحري على الصين التي أُجبرت على توقيع معاهدة (**شيمونسكي**) [١٥] **Shimonoseke** في السابع عشر من نيسان ١٨٩٥، التي تضمنت اعتراف الصين بالإستقلال الكامل والشامل لكوريا، وتنازل الصين لليابان عن جزيرة (فرموزا) وجزر (**البسكادورس**) **Pescadores** وعن شبه جزيرة (**لياوتونغ**) **Liaotung** في جنوب منشوريا، وعلى ان تدفع الصين غرامة حربية قدرها (٣٠٠) مليون تايل، وتوقع الصين مع اليابان على معاهدة جديدة للتجارة، وتفتح سبعة موانئ صينية جديدة أمام التجارة اليابانية [١٦]، فضلاً عن مكاسب أخرى، وبذلك حققت اليابان الخطوة الأولى من سياستها التوسعية الكبرى في القارة الآسيوية، ومن خلال ما حصلت عليه من امتيازات أصبحت تتطلع قدماً ليكون لها نفوذ مسيطر على بكين، وأصبحت تشكل من الناحيتين الإقليمية والدبلوماسية ضغوطات استعمارية على الصين.

لم تلقَ معاهدة (شيمونسكي) قبولاً دولياً، ولاسيما من روسيا، إذ شكلت تهديداً مباشراً لمصالحها في شرق آسيا، الأمر الذي أثار ردود أفعال دولية، ولاسيما لدى روسيا التي عززت مصالحها في كوريا ومنشوريا، ثم باشرت بمد سكة حديد عبر سيبيريا، لذلك عقدت روسيا وفرنسا وألمانيا اجتماعاً في الثالث والعشرين من نيسان ١٨٩٥، أسفر عن تقديم إنذاراً لليابان دعاها إلى التخلي عن ضم شبه جزيرة (لياوتونغ)، بدعوى أنَّه يشكل تهديداً لأمن الصين واستقلال كوريا ويعيق السلام في الشرق الأقصى، فٱضطرت اليابان الى الإذعان لمطالب تلك الدول والتخلي عن شبه جزيرة (لياوتونغ) مقابل غرامة إضافية تدفعها الصين لليابان[١٧]، وبذلك لم تجنِ الأخيرة ثمار ٱنتصارها من الحرب.

وبالمقابل سارعت روسيا إلى عقد معاهدة (**لي-لوبانوف**) [١٨] **Li-Lobanov** في بداية الثالث من حزيران ١٨٩٦ مع الصين، التي كانت بمثابة تحالف عسكري بين روسيا والصين ضد اليابان[١٩]، ولم تكتفِ روسيا بذلك ففي السابع والعشرين من آذار ١٨٩٨ أجَّرت روسيا من الصين الطرف الجنوبي لشبه جزيرة (لياوتونغ) مدة خمسة وعشرين سنة، التي ضمت ميناء (**بورت آرثر**) **Port Arthur**، -من أهم الموانئ الحيوية في منشوريا- وهي المنطقة نفسها التي أُخرجت منها اليابان بطلب من الدول الثلاث[٢٠]، وفيما يتعلق بكوريا فقد هيأت الحرب الصينية-اليابانية مكانة عظيمة لليابان فيها، سرعان ما فقدتها بنهاية الحرب، حين نشبت ثورة في كوريا ضد النظام الملكي الذي سارع إلى طلب مساعدة القوات الروسية، موفراً لها الفرصة للتواجد في كوريا، لذلك عرضت اليابان على روسيا إمكانية التوصل إلى تفاهم تلتزم به اليابان بعدم المطالبة بمناطق النفوذ في منشوريا مقابل إعلان روسيا عن رفع يدها عن كوريا، فتم عقد بروتوكول (**نيشي-روزن**)[٢١] **Nishi-Rosen** في الخامس والعشرين من نيسان ١٨٩٨، وبموجبه ٱعترفت الدولتان باستقلال كوريا[٢٢].

وخلال السنوات اللاحقة بذلت اليابان جهوداً للحصول من روسيا على موافقتها بالاعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا مقابل تنازل اليابانيين عن منشوريا الغنية بالمواد الأولية لروسيا، لكن روسيا لم تكن على استعداد لتسليم كوريا لليابانيين، على الرغم من عقدها مجموعة من المعاهدات بهذا الخصوص، إذ تجاهلت المعاهدات الموقعة مع اليابان ولم تكتفِ بذلك بل سعت الى توسيع مناطق نفوذها في

الصين بأحتلال منشوريا بعد أنتفاضة الملاكمين عام ١٩٠٠[٢٣]، الأمر الذي أدى دوراً مهما في إذكاء حدة التنافس الدولي بين روسيا واليابان حول منشوريا لكونها أرض تحتوي على أحتياطات ضخمة من الذهب والحديد والفحم[٢٤].

أثار التوسع الروسي استياء اليابان التي عكفت على مضاعفة قوتها العكسرية بعد الحرب الصينية – اليابانية، ومحاولة إيجاد حليف دولي لها يقوي من نفوذها في المنطقة ويساعدها على الوقوف بوجه التوسع الروسي، لذا سعت إلى عقد التحالف البريطاني – الياباني عام ١٩٠٢، فما هي دوافع اليابان من عقد التحالف؟

تمثلت دوافع اليابان من عقد ذلك التحالف بتحييد البحرية الفرنسية في حالة الحرب بين اليابان وروسيا، بموجب التحالف الروسي– الفرنسي الذي عقد عام (١٨٩٤)، والحيلولة دون الاتفاق بين بريطانيا وروسيا، فضلاً عن إنَّ تحالف اليابان مع بريطانيا كان له مضمونه السياسي، فهو بمثابة أعتراف دولي بأنَّ اليابان أصبحت بمصاف الدول الكبرى، ومن ثم فإن أية تسوية تتعلق بالشرق الأقصى لا يمكن إن تتم من دون إشراك اليابان فيها [٢٥]، الى جانب ذلك تضمنه بنداً نص على "تعهد الدولتين بمساعدة الدولة الأخرى اذا ما دخلت في حرب مع دولة ثالثة" [٢٦]، وبذلك ضمنت اليابان وقوف بريطانيا إلى جانبها في حال أندلاع حرب ضد روسيا.

حين شرعت اليابان بالتفاوض مع روسيا عام ١٩٠٣ ، بغية الحصول على موافقتها في الإعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين، أرسل القيصر الروسي قوات ضخمة بأتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا، فقطعت اليابان المفاوضات في شباط ١٩٠٤، ورأت إنَّ الحل الوحيد هو الحرب[٢٧]، فوجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء (بورث آرثر) في منشوريا، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا وإعلان الحرب عليها، التي حققت اليابان فيها انتصاراً ساحقاً في البر والبحر، وفي الخامس من شهر أيار عام ١٩٠٥ [٢٨].

وقع الطرفان على معاهدة **(بورتسموث)** [٢٩] **Portsmouth** التي أنهت الحرب بين الطرفين [٣٠]، وتضمنت بنود المعاهدة تحقيق توسيع الممتلكات اليابانية من خلال تسليم روسيا لليابان الجزء الجنوبي من (سخالين) وبذلك حصلت على حق الصيد في مياه سيبيريا، وتسلمها حق إيجار شبه جزيرة (لياوتونغ)، كما حصلت على ميناء (بورث آرثر) بما في ذلك الخط الحديدي الذي يربط تلك المنطقة بمدينة **(موكدن) Mukden** في منشوريا، وأعترفت روسيا بأولوية اليابان من ناحية المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية في كوريا فضلاً عن سيطرة المشروعات اليابانية في منشوريا[٣١].

وبذلك فإن معاهدة، (بورتسموث) نجم عنها ظهور اليابان كامبراطورية في العالم، وأصبح لليابان موطأ قدم راسخ وقوي على البر الآسيوي، الذي يعدّ جزءاً من مخططها التوسعي.

لم تقنع اليابان بما حصلت عليه من أمتيازات، بل ظلت ترنو بأبصارها نحو كوريا، فعمدت إلى توقيع مجموعة اتفاقيات مع روسيا[٣٢]، ولاسيما إنَّ روسيا أستمرت بالادعاء بعد عقد معاهدة (بورتسموث)، بان لها حقوقاً للإشراف المدني على شمال منشوريا وفي المناطق التي يمر خلالها خط سكة حديد شرق الصين.

وقعت المعاهدة الأولى في الثالث عشر من حزيران ١٩٠٧، ومنحت تلك المعاهدة للطرفين حق مد خطوط سكك الحديد أنطلاقاً من نقطة تقاطع خطوط سكك الحديد الروسية- اليابانية عند مدينة (جانكجون)، وفي الثامن والعشرين من تموز ١٩٠٧ وقعت معاهدة التجارة والملاحة وصيد السمك، وهناك معاهدتان سياسيتان وقعتا، إحداهما كانت معلنة والأخرى سرية، وان المعاهدة المعلنة أكدت الحفاظ على الاستقلال والسيادة الإقليمية للإمبراطورية الصينية، ووعد كلا الطرفان على التأييد والدفاع عن الوضع القائم للصين[٣٣].

وفيما يتعلق بالمعاهدة السرية فقد قضت بتقسيم منشوريا بين روسيا واليابان، فإنها رسمت خطاً للحدود بين شمال منشوريا وجنوبها، وأصبح ذلك الخط يمثل فاصلاً بين مناطق النفوذ الروسية واليابانية، وتعهدت اليابان بعدم السعي لنفسها أو لرعاياها على مصالح جديدة لها شمال ذلك الخط، وأنْ لا تعرقل الجهود الروسية هناك، وتعهدت روسيا الاعتراف بالعلاقات السياسية المتضامنة بين كوريا واليابان، مقابل أعتراف اليابان بالمصالح الخاصة لروسيا في منغوليا الخارجية[٣٤]، وبمعنى آخر كان عام ١٩٠٧ عاماً لتسوية الخلافات في مناطق مصالح كل من البلدين، ثم عمدت اليابان إلى توقيع معاهدتين مع روسيا في تموز ١٩١٠، إحداهما علنية والأخرى بقيت سرية على أثر طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع تدويل سكك الحديد في منشوريا، وقررا في تلك المعاهدة أنَّه في حالة تعرض الوضع السياسي القائم في الصين إلى الخطر فإنهما مستعدتان لأتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سيادة الصين، وبشكل سري فإن كلتا الدولتين قامتا برسم الحدود بشكل سري بين منطقتي نفوذهما في منشوريا، وقامتا بتعزيز وضعهما الخاص هناك، من خلال اعتراف كل طرف بحق الطرف الآخر ضمن منطقة نفوذه، وأتفقتا على أنَّ أياً منهما لن يعرقل تطور مصالح الطرف الآخر، مع أمتناع الطرفين عن ممارسة أية نشاطات سياسية في منطقة نفوذ الطرف الآخر، وأخيراً أشترطت المعاهدة السرية أتخاذ إجراء مشترك في الدفاع عن مصالحهما الخاصة[٣٥].

ولتتوج اليابان نجاحاتها الساحقة في المنطقة، عقدت ٱتفاقاً مع روسيا، وافقت فيه الأخيرة على حق اليابان في الإشراف السياسي على كوريا مقابل حصولها على حق الدولة الأولى بالرعاية في كوريا، وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني١٩١٠، أعلنت اليابان ضم كوريا رسميا(٣٦) .

إنَّ الإنتصارات التي حققتها اليابان في الحرب مع الصين ومع روسيا، ثم تمكنها من التوسع في شرق آسيا وإحكام سيطرتها على كوريا، كل ذلك منح اليابان نصراً معنوياً ومادياً كبيراً، شجعها على الإستمرار في تنفيذ خططها التوسعية الإستعمارية في المنطقة، لذا وجدت اليابان في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ فرصتها لتحقيق التوسع، ولترث الدول المنهزمة في الحرب في شرق آسيا، ولاسيما إنَّ السوق الصينية كانت محط أنظار اليابان، فضلاً عن وجود الفحم والحديد، ورأت اليابان أيضاً في تحالفها مع بريطانيا ضمانة لها للإستيلاء على ممتلكات المانيا في الشرق الأقصى، ولاسيما في خليج (**كياوتشو**) **Kiaochow** وأقليم (شانتونغ) ومجموعة الجزر في المحيط الهادئ(٣٧)، لذا ٱشترطت اليابان على دول الحلفاء التي كانت بحاجة إلى مساعدة الأسطول الياباني لمواجهة الغواصات الألمانية ـ بالموافقة على ٱنتقال الغنائم جميعها التي ستحصل عليها خلال الحرب مقابل دخولها الحرب إلى جانبهم (٣٨)، لكي تضمن تحقيق طموحاتها التوسعية.

دخلت اليابان الحرب إلى جانب دول الحلفاء في الثالث والعشرين من آب ١٩١٤، وما أن انتهى عام ١٩١٤، حتى تمكنت اليابان من الإستيلاء على الجزر الألمانية جميعها الواقعة شمال خط الاستواء في المحيط الهادئ، وأيضاً على ممتلكاتها جميعاً في شرق آسيا (٣٩)، وبذلك منحت الحرب العالمية الأولى اليابان فرصة ذهبية لتسوية مشكلة الصين بشكل يرضي المطامع اليابانية.

ووجدت الحكومة اليابانية أنَّ فرصة حصولها على الامتيازات في الصين أصبحت وشيكة، وإن كان بطريق الضغط السياسي، فحين طالبت الصين اليابان بٱنسحاب قواتها من إقليم (شانتونغ) وإعادة منطقة (كياوتشو) للادارة الصينية، ودفع التعويضات المناسبة عن الاضرار التي أصابت الصين نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها اليابان في الصين (٤٠)، رفضت اليابان المطالب الصينية، وبدلاً من ذلك قدمت اليابان مذكرة سرية في ١٨ من كانون الثاني ١٩١٥ الى حكومة الصين تضمنت واحداً وعشرين مطلباً قسمت إلى خمس مجاميع (٤١)، قضت المجموعة الأولى منها بمنح اليابان الحقوق التي كانت لألمانيا في اقليم (شانتونغ) إلى جانب امتيازات لبناء خطوط حديدية إضافية في منشوريا والمجموعة الثانية قضت بمدّ أجل حقوق اليابان في منشوريا من (٢٥) عاماً إلى (٩٩) عاماً، وتوسيع نطاق نشاط اليابان فيها (٤٢)، وطلبت اليابان في المجموعة الثالثة بٱحتكار التعدين وٱستخراج الفحم والصناعات الحديدية في حوض نهر (**اليانغتسي**) **Yangtze** الحصين، وفي المجموعة الرابعة منعت فيها الصين من أنْ تؤجر لأية دولة ثالثة أي ميناء أو خليج أو جزيرة واقعة على شاطئ الصين، وٱشترطت المجموعة الخامسة أنْ تستخدم الصين مستشارين يابانيين في الشؤون السياسية والمالية والعسكرية، وان تشترك اليابان في حفظ الأمن في المدن المهمة (٤٣).

وبنظرة فاحصة لتلك المطالب نجد أنَّها مثلت نوعاً من الوصاية اليابانية على الصين وإخضاعها من الناحية السياسية والإقتصادية والعسكرية للاستعمار الياباني.

إذ سعت اليابان من خلال تلك المطالب إلى تحويل جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية إلى مستعمرات تابعة لليابان، والحصول على ٱمتيازات سياسة واقتصادية وعسكرية في الصين بأسرها (٤٤)، وتجريد الصين من ٱستقلالها، وبذلك شكلت المطالب اليابانية تحذيراً لبقية الدول من أية محاولة الحصول على مكاسب جديدة في الصين.

وحين اضطرت الصين إلى التوقيع على المعاهدة مع اليابان في ٢٥ أيار ١٩١٥ (٤٥)، والرضوخ إلى مطالب اليابان تمكنت الأخيرة من إحكام سيطرتها على شرق آسيا والوقف بوجه مطامع الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي عدت الأمر خرقاً لسياسة الباب المفتوح.

سَعَت اليابان الى الحصول على موافقة الدول الغربية وبشكل رسمي على المكاسب التي حققتها في الحرب، لذا عقدت ٱتفاقاً مع روسيا عام ١٩١٦ ، توصل اليابانيون والروس فيه إلى ضمان مصالحهما المتبادلة في الصين، إذ كانت روسيا تسعى دائماً الى السيطرة على منغوليا الخارجية والوصول إلى المياه الدافئة، ثم وقعتّ مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا مجموعة اتفاقيات سرية خلال عامي ١٩١٦ و١٩١٧، ٱعترفت فيها تلك الدول، بحق اليابان في اقليم (شانتونغ)، والجزر الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء، مقابل ٱستمرار دعم الأسطول الياباني لقوات الحلفاء ضد الهجمات الألمانية في المحيط الهادئ (٤٦).

وفرصة أخرى استغلتها اليابان لتحقيق مكاسبها، وهي دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى في نيسان عام ١٩١٧، فأصبحت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في معسكر واحد ضد المانيا، فكان لابد من تسوية الخلافات العسكرية والسياسية بين الطرفين (٤٧)، لذلك أرسلت اليابان بعثة عسكرية إلى واشنطن برئاسة الكونت (**ايشي**) **Ishii** الذي تبادل المذكرات مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (**لانسنغ**) **Lansing**، واتفق الطرفان عام ١٩١٧ على تأكيد الدولتين لسياسة الباب المفتوح في الصين، مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بوجود علاقات خاصة بين اليابان والصين على أساس الجوار والتشابه العنصري (٤٨)، وعرف ذلك الاتفاق بٱتفاق (**لانسنغ-ايشي**).

ٱستغلت اليابان ظروف الحرب الدائرة لتدعيم سيطرتها على الصين، وجاءت الفرصة المناسبة بٱضطراب الأوضاع الداخلية في روسيا نتيجة قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، فأبدت اليابان ٱستعدادها لتقديم المساعدة لحكومة الصين، بغية السيطرة على الجبهة الشرقية، وأرسلت في نيسان ١٩١٨ قوة بحرية إلى **(فيلادفستوك) Vladivostok** في روسيا وٱحتلته[٤٩]، ووجدت اليابان في ذلك فرصة لٱحتلال سيبيريا الشرقية ووضع حكومة عميلة هناك، ومن ثم زيادة نفوذ اليابان في منغوليا وشمال منشوريا [٥٠]، فأثار الأمر دول الحلفاء، فسارعت بإرسال قوات مشتركة إلى سيبيريا لكي لا تنفرد اليابان لوحدها بذلك [٥١].

خرجت اليابان بعد ٱنتهاء الحرب العالمية الأولى مستفيدة دون ان يكلفها ذلك الكثير من الخسائر، إذ ٱستولت على الممتلكات الألمانية في الشرق الأقصى، ومكنتها انتصاراتها تلك من أنْ تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العالم آنذاك، لذا سعت بعد ٱنتهاء الحرب مباشرة إلى تحويل تلك المكاسب إلى حقوق شرعية يتم الإعتراف بها دولياً، مما منحها مجالاً أوسع لتحقيق طموحاتها التوسعية في منطقة الشرق الأقصى.

قدمت اليابان مطالبها إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس بعد انتهاء الحرب في كانون الثاني ١٩١٩ لتقسيم الغنائم بين الدول المنتصرة في الحرب، وتمثلت أهداف اليابان الأساسية بتقديم ثلاثة مطالب للمؤتمر، وهي تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ) الصيني، والموافقة رسمياً على نقل الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء الى اليابان، فضلاً عن المطالبة بالمساواة العرقية [٥٢].

وكان إصرار اليابان على تحقيق مطلبيها الأول والثاني المتعلقان بالتوسع في المنطقة، نابعاً من ٱدعاءات اليابان بتلك الحقوق وفق ثلاثة اعتبارات، الأول موافقة الصين على المطالب اليابانية الواحد والعشرين عام ١٩١٥، التي تضمنت منح الصين لليابان ٱمتيازات واسعة في اقليم (شانتونغ)، والثانية حصول اليابان على ضمانات بموجب اتفاقيات سرية وقعتها مع روسيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا بين عامي ١٩١٦ و١٩١٧، إلى جانب وجود ٱتفاقية (لانسنغ-ايشي) الأمريكية-اليابانية التي وقعت عام ١٩١٧، والتي ٱعترفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بوجود (حقوق ومصالح خاصة) لليابانيين في الصين، نظراً لقربها الجغرافي والتشابه العنصري، والثالث تمثل بتوقيع الصين معاهدة **(سن- جان تونغي) San-Jan Tonge** السرية في الخامس والعشرين من أيلول ١٩١٨ مع اليابان، التي أكدت أنَّ خط سكة حديد (شانتونغ) سيصبح في النهاية عبارة عن مشروع مشترك بين الصين واليابان مقابل قرض مالي تقدمه اليابان إلى الصين لتموين المشروع [٥٣].

ٱضطرت الدول الكبرى وفقاً لدعاوى اليابان، وبعد سلسلة من المفاوضات أُجريت بين اليابان وسائر الدول الكبرى، الموافقة على المطالب اليابانية، وإذ توصل كل من **(ودرو ولسن) Woodrow Wilson** [٥٤] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، و**لويد جورج) Lloyd George)** رئيس الوفد البريطاني للمؤتمر و**(كليمنصو) Clmencean** رئيس الوفد الفرنسي للمؤتمر، إلى اتفاق ثلاثي أُطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي **(الثالوث المقدس) The Trinity** [٥٥]، وهو ٱتفاق سري تضمن الشروط التي وضعها المؤتمر المتعلقة بإقليم (شانتونغ)، التي تضمنت تخلي ألمانيا لصالح اليابان عن حقوقها وٱمتيازاتها جميعاً، سواء في إقليم (شانتونغ) أو في منطقة (كياوتشو) [٥٦]، وأدخلت تلك الشروط ضمن بنود القسم الثامن من معاهدة الصلح مع ألمانيا الموقعة في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٩ والتي عرفت بمعاهدة فرساي [٥٧].

وبذلك ورثت اليابان نفوذ المانيا في منطقة الشرق الأقصى، وتم الاعتراف بتفوق اليابان في المنطقة، فضلاً عن تمكن اليابان من إغلاق أسواق الصين أمام التجارة الدولية وٱحتكارها لنفسها.

سَعَت اليابان بعد ذلك إلى الحصول على تصديق قانوني من الدول الكبرى بأحقية اليابان بالممتلكات الألمانية وبضمنها الجزر الواقعة شمال خط الاستواء في المحيط الهادئ، وبالفعل فإن قراراً رسمياً حدد في مؤتمر الصلح، وكوفئت اليابان من خلاله بالجزر على وفق قرار الإنتداب الصادر في السابع من أيار ١٩١٩، الذي قُسم إلى ست مجاميع، تعلقت الأولى باليابان، ونصت على **" ان الانتداب سيمنح اليابان الجزر الالمانية الواقعة إلى الشمال من خط الاستواء في المحيط الهادئ"** [٥٨]، وأعقب ذلك صدور قرار دولي وقانوني من عصبة الأمم، حين وضعت نظم ٱنتداب مختلفة للمستعمرات الألمانية، وفصلت بينها على أساس درجة تطورها، فكانت الجزر التي أصبحت تحت الإنتداب الياباني ضمن المجموعة (ج) أي الثالثة وهي **"المناطق الأكثر تخلفاً ومنها الجزر الواقعة في المحيط الهادئ"** [٥٩].

ومن ثم كانت المحصلة النهائية لليابان نتيجة ٱشتراكها في الحرب العالمية الأولى هي تغيير وضع اليابان في المحيط الهادئ وشرق آسيا عما كان عليه قبل الحرب، من خلال ٱزدياد نفوذها في منشوريا وٱستيلائها على الممتلكات الألمانية، وفرض وصايتها على الصين، مما جعل التنافس في المحيط الهادئ قاصراً على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بعد تقلص النفوذ الأولي في المنطقة [٦٠].

لذلك نمت البحرية الأمريكية بحيث أصبحت أكبر قوة عالمية في المنطقة، وبالمقابل فإن حصول اليابان على المستعمرات الألمانية زادت من مسؤولياتها الأمنية في شرق آسيا، ولمنع حدوث نزاع بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تشابك السياسات التنافسية في المنطقة وتضاربها وزيادة التسلح البحري، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي للحد من التسلح البحري[٦١]، ولاسيما إنَّ نمو القوة

اليابانية، أثار المخاوف الأمريكية بسبب التنافس التجاري بين الطرفين على السوق الصينية، فضلاً عن ٱهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بسلامة جزر (الفلبين) ، وحمياتها من أي عدوان خارجي [٦٢]، وسعيها لإنهاء التحالف البريطاني – الياباني الذي بقي خلال نحو عقدين بمثابة حجر الأساس للسياسة البريطانية – اليابانية في الشرق الأقصى إذ أصبح التحالف موجهاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية [٦٣].

عُرف ذلك المؤتمر البحري لنزع الاسلحة بمؤتمر واشنطن البحري، الذي ٱستمرت جلساته بين تشرين الثاني ١٩٢١ حتى شباط ١٩٢٢، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك المؤتمر من تحقيق أهدافها من خلال توقيع اليابان على مجموعة من المعاهدات، منها معاهدة القوى الأربع في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٢١، التي كانت بمثابة ٱتفاق عدم ٱعتداء، إذ حلت محل التحالف البريطاني – الياباني، وتعهدت فيه الدول بٱحترام إحداها لحقوق الأخرى في المناطق الواقعة، في المحيط الهادئ [٦٤]، وبذلك زالت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انهاء التحالف البريطاني – الياباني.

أما معاهدة القوى التسع التي تم التوقيع عليها في السادس من شباط ١٩٢٢، التي عرفت بمعاهدة **(سياسة الباب المفتوح) The Open Door Policy** لأنها تعلقت بمواضيع تهم الصين، تضمنت موافقة القوى الدولية كافة الموقعة على تلك المعاهدة بٱستثناء الصين، بصدد ٱحترام سيادة الصين وٱستقلالها، والنظام السياسي الحاكم فيها، وتوفير فرصة كاملة لها لكي تطور وتبقي لنفسها حكومة مستقرة وفعالة، وٱستخدام نفوذها بهدف الحفاظ على مبدأ الفرصة المتساوية في الصناعة والتجارة للدول كافة في الأراضي الصينية جميعها، وتعهد الدول بعدم خرق سياسة الباب المفتوح في الصين [٦٥].

وهكذا مثلت معاهدة القوى التسع تقدماً ملموساً للسياسة الأمريكية حول المواضيع المتعلقة بالشرق الأقصى، إذ أصبحت تلك السياسة جزءاً من القانون الدولي.

اما بالنسبة لليابان فإن الضغط الذي سلط عليها في المؤتمر، أضعف بشكل ملحوظ ٱدعاءاتها حول ٱمتلاكها ٱمتيازات سياسية وغيرها في الصين، وحصرتها في منطقتي منشوريا ومنغوليا [٦٦]، لذلك ٱحتجت الأصوات العسكرية والبحرية اليابانية التي كانت اكبر مشجع لسياسة التوسع بكل شدة على نتائج المؤتمر، فأجبروا وزارة (**كيجيرو شديهارا**) **K.Shidehara** [٦٧]-المعروف بسياسته المعتدلة نحو الصين – على الإستقالة في حزيران ١٩٢٢ [٦٨]،لأنها لم تعبر عن الطموحات التوسعية لليابان.

وعلى الرغم من ذلك أحبطت الجهود اليابانية للسيطرة على الصين، وتأسيس قوة بحرية تسيطر على المحيط الهادئ، إذ حكمت السياسة الخارجية اليابانية خلال مرحلة العشرينيات إتفاقيات مؤتمر واشنطن البحري عام ١٩٢٢، لذا فإن تقدم اليابان وتوسعها نحو شرق آسيا توقف ولو بشكل مؤقت [٦٩]، ويعود ذلك لأسباب عدة، منها أنشغال اليابان في مواجهة ظروف الأزمة الاقتصادية التي بدأت تعاني منها بعد الحرب العالمية الأولى، شأنها كشأن بقية الدول الكبرى، فكانت اليابان بحاجة الى وقت للراحة تتمكن من خلاله أستعادة عافيتها لإكمال مشروعها التوسعي فيما بعد.

-المرحلة الثانية لسياسة اليابان التوسعية.

تم تشكيل حكومة ائتلافية في انتخابات أيار عام ١٩٢٤، ضمت حزبي المحافظين والاحرار، وعهدت تلك الحكومة وزارة الخارجية الى (شديهارا)، الذي أنتهج سياسة التراضي حيال الصين، من خلال إقامة علاقات ودية بين الطرفين لتسمح لليابان من خلالها بالتوسع في نشاطها التجاري[٧٠]، إلا إنَّ الأخطاء التي وقعت فيها تلك الوزارة، ساعدت على وصول حزب (المحافظين) حزب (**السايوكاي**) **Seiyukai** المعارض الى السلطة، برئاسة الجنرال العسكري (**تاناكا جي جي**) **Tanaka Giichi** [٧١] [٧٢]، الذي أصبح رئيساً للحزب ووزيراً لخارجية اليابان في أنتخابات نيسان عام ١٩٢٧[٧٣].

أنتهج (تاناكا) سياسة الشدة تجاه الصين، وظهر ذلك واضحاً في مذكرته السرية التي رفعها للامبراطور في تموز ١٩٢٧، التي تضمنت مخططاً سرياً يقضي بأحتلال اليابان لمنشوريا وشمال الصين بأكمله، وحوت المذكرة على الكثير الذي يفسر السياسة اليابانية التوسعية تجاه المنطقة، من خلال ما دعا إليه الجنرال (تاناكا)، بضرورة التخلص من قيود مؤتمر واشنطن لحماية الأمن القومي الياباني، إذ أنخفضت الإمتيازات اليابانية في منشوريا ومنغوليا نتجية توقيع اليابان على معاهدة القوى التسع، التي عدت وسيلة أبتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من قوة اليابان العسكرية والقضاء على المشروع الياباني، وإنَّ من أخطر العوامل على تحقيق أهداف اليابان هو توحيد الصين، لذا على اليابان أنْ تتبع سياسة الحديد والدم لإزالة العقبات التي تعترض إقامة امبراطورية يابانية، ولغزو الصين يجب أولاً غزو منشوريا ومنغوليا [٧٤].

ومن خلال الإطلاع على مذكرة (تاناكا)، تبين أنَّها ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل بإبراز المطامع اليابانية في منشوريا ومنغوليا وهي خطوة أولى للإستيلاء على الصين ومن ثم على آسيا، وإنَّ هناك هجوماً شديداً على مقررات مؤتمر واشنطن البحري، وما أسفر عنه، التوقيع على مجموعة من المعاهدات، ولاسيما على معاهدة القوى التسع، التي حددت الامتيازات اليابانية في الصين، وإنَّ العدو الرئيس للسياسة

اليابانية في الصين يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية [٧٥]، لذا فإن السياسة اليابانية خلال المدة اللاحقة عملت من الناحية العملية في ضوء العناصر الثلاثة السابقة.

إنَّ الأمر الذي دفع اليابان على أستئناف عملياتها التوسعية، كان يعود لسببين، تمثل الأول بتضرر اليابان بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أكتسحت العالم عام ١٩٢٩، إذ أصبحت الحالة تتفاقم أكثر فأكثر من خلال الحواجز التي وضعت على التعرفة الكمركية، ولاسيما حين أتخذت كل دولة اجراءات عدة كفيلة بالحد من مضاعفات الأزمة الاقتصادية للعودة إلى ما كان عليه قبل الأزمة، لذا شهدت اليابان حدوث أزمات تجارية وصناعية[٧٦]، وتمثل الثاني بزيادة عدد معتنقي فكرة الوطنية المتطرفة التوسعية وزيادة نشاطهم[٧٧]، إذ سادت في اليابان قبيل الازمة الاقتصادية العالمية نظريتان متضادتان، سميت الأولى بنظرية **(التوسع السلمي) The Expansion**، ويرى أنصارها أنَّ اليابان تستطيع العمل بالطرائق المعتادة في التنافس التجاري من خلال شراء المواد الأولية من البلاد الإجنبية وأيجاد أسواق لتصريف المنتجات[٧٨].

أمَّا النظرية الثانية فترى إنه من العبث تحقيق التوسع الاقتصادي بالطرائق السلمية، ومن المفترض فتح اراضٍ جديدة تحصل منها اليابان على المواد الاولية، وقد تبنى هذه النظرية العسكريون[٧٩].

ونتيجة لتنامي النظريات السياسية والاقتصادية المتطرفة التي تبنت الافكار الفاشية الشوفينية، سيطرت الدكتاتورية العسكرية على زمام السلطة [٨٠]، حين نجحت في أنتخابات أيلول ١٩٣١ [٨١]، فتغيرت السياسة الخارجية اليابانية على وفق المبادئ العسكرية التوسعية في الصين، إذ رأت اليابان أن التوسع في منشوريا سيكون الحل الوحيد للتخلص من الأزمة الإقتصادية التي شلت أقتصادها الداخلي والخارجي.

يبدو أنَّ العوامل الاقتصادية والاستراتيجية والنفسية، كانت هي الدوافع الأساسية وراء توجيه أنتظار اليابان لأحتلال منشوريا، فمن الناحية الاقتصادية أرادت اليابان تزويد مصانعها الانتاجية بالمواد الخام اللازمة، لاسيما بعد تزياد العدد السكاني في اليابان [٨٢].

ولأجل تحقيق ذلك كان لابد من إحكام سيطرتها على منشوريا بعد أنْ أنشأت الصين خطاً حديدياً ينافس الخط الذي انشأته اليابان في جنوب منشوريا، الأمر الذي عدته اليابان بمثابة تهديد لنفوذها ومصالحها الاقتصادية هناك، وزاد من تأثير ذلك إنَّ إقامة ذلك الخط جاء في وقت كانت فيه حكومة الصين تولي مسألة توجيه بلادها أهمية كبرى، وقامت بإرسال دعاة للوحدة في منشوريا، كما ان حاكم منشوريا الصيني رفض التفاوض مع اليابان في أي أمر يتعلق بمنشوريا وإحالتها إلى حكومة الصين الوطنية[٨٣].

ومن ناحية العوامل الاستراتيجية فإن منشوريا تفصل اليابان عن الاتحاد السوفيتي من جهة الشمال، أمَّا من جهة الجنوب فهي تتاخم الحدود الكورية التي تعد المعبر الرئيس لليابان نحو آسيا، ومنطقة لحماية الأمن القومي الياباني، أما العوامل النفسية فترجع إلى تحقيق القوات اليابانية أنتصارات عسكرية كفيلة بإثارة النعرة الوطنية لدى الشعب الياباني، ومن ثم كسب المزيد من الأنصار إلى جانب أصحاب النزعة العسكرية[٨٤].

تحين اليابانيون الفرصة المناسبة للهجوم على منشوريا، وفي الثامن عشر من ايلول ١٩٣١، أنفجرت قنبلة زرعت تحت خط حديد جنوب منشوريا العائدة ملكيته لليابان في مدينة **(موكدن) Mukden** [٨٥]، فسيطرت القوات اليابانية على خطوط سكك الحديد كافة في جنوب منشوريا، وسكة الحديد التي تربط بين مدينتي **(بكين) Peking** و(موكدن)، فآحتلت القوات اليابانية مدينة (موكدن) وما لبث الاحتلال ان شمل الاراضي المنشورية كلها [٨٦].

عمد اليابانيون إلى تعزيز مغانمهم العسكرية بإثارة حركة داخلية في منشوريا رمت الى الاستقلال، ولما عجزت الصين عن مقاومة اليابان لجأت الى عصبة الأمم لحل المشكلة، وأثار الأمر أيضاً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت وثيقة سميت**مبدأ عدم الاعتراف) Non-Recgnition Doctrine)** في السابع من كانون الثاني ١٩٣٢، وضحت الحكومة من خلالها موقفها من العدوان الياباني مبنية على أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تعترف بأية معاهدة أو أتفاق أو موقف من شأنه أنْ يضعف أمتيازات الولايات المتحدة الأمريكية في الصين، أو أي معاهدة أو أتفاق تتعارض مع بنود معاهدة باريس للسلام الموقعة عام (١٩٢٨) لنبذ الحرب [٨٧].

وبدعم من اليابان أعلن عن تأسيس دولة مستقلة في منشوريا، في الأول من اذار ١٩٣٢، وجعلتها حكومة عميلة موالية لها، وفي التاسع من أذار أُعلن عن تشكيل حكومة (منشوكو) وهو الأسم الذي اصبح يطلق على حكومة منشوريا[٨٨]، وسرعان ما تدفقت رؤوس الاموال اليابانية إلى دولة **(منشوكو) Manchukuo**، وتم مد سكك الحديد للاغراض التجارية والعسكرية [٨٩]، ثم سعت اليابان بإعترافها (بدولة منشوكو) في الخامس عشر من ايلول ١٩٣٢، ووقع الطرفان على برتوكول سمح فيه لليابان ببقاء قوات عسكرية في منشوريا، وتعهد فيه الطرفان بالتعاون على الحفاظ على امنهما الوطني [٩٠].

لذلك عينت عصبة الأمم لجنة تحقيق يرأسها **(ليتون) Lytton** البريطاني، لم يقتصر التقرير الذي وضعته اللجنة في تشرين الأول عام ١٩٣٢ على ادانة اليابان بعدها دولة معتدية فقط، بل اوصى بألا تقوم أية دولة بالاعتراف الدبلوماسي (بدولة منشوكو) [٩١].

احتكر اليابانيون المناصب الحكومية المهمة التي تشرف على المالية والتعليم والشؤون التجارية والاستعلامات، ونتيجة لإعتراف (دولة منشوكو) بكافة الامتيازات التي سبق ان منحتها الصين لليابان في تلك المنطقة، اصبح اليابانيون يشرفون اشرافاً مباشراً على ثروة البلاد ومواردها، وادمجوا الاقتصاد المنشوكي بالاقتصاد الياباني [٩٢].

ولم يكتفِ اليابانيون بذلك، بل عملوا على توسيع عملياتهم العسكرية في الصين مع بداية عام ١٩٣٣ شملت مدينة **(شنغهاي كاوان) Shanhai Kwan**، ووصلت عملياتهم إلى جنوب سور الصين العظيم [٩٣]، ومن ناحية الشمال، غزا اليابانيون مقاطعة **(جيهول) Jehol**، التي عدت مفتاحاً استراتيجياً مهماً لغزو شمال الصين، فهي تشكل جزءاً مهماً مما يعرف بـ**(منغوليا الداخلية) Inner Mengolia** معلنة أنَّها جزءاً من (دولة منشوكو) [٩٤].

ونتيجة لإصرار عصبة الأمم على عدم الاعتراف بـ(دولة منشوكو)، أعلنت اليابان أنسحابها من العصبة في السابع والعشرين من اذار١٩٣٣ [٩٥]، وبذلك خلصت اليابان نفسها من أية واجبات أو التزامات كانت مفروضة عليها وفق البنود التي وردت في ميثاق العصبة، وفي الوقت نفسه فإن أنسحاب اليابان من العصبة كان يعني أنحداراً للعناصر المعتدلة فيها، محدثاً تفوقاً تاماً للمؤسسة العسكرية وهيمنتها على الشؤون السياسية في اليابان حتى في منشوريا التي عدت المجال الحيوي لليابان.

وكان نجاح اليابان في التوسع بمنشوريا وأحتلالها حافزاً لها للقيام بمزيد من التوسع في الصين، وبلورة سياستها نحو إقامة أمبراطورية في شرق آسيا تحت قيادتها، ولكي تصبح بمفردها (حامية السلم والأمن في منطقة الشرق الأقصى) أو سعياً وراء تحقيق ذلك الهدف، فإنها طورت مبادئها المتعلقة (بالمصالح الخاصة) و(المصالح الكبرى المتفوقة)، التي عرفت بإسم **(مبدأ مونرو الآسيوي) The Asian Monro Doctrine** [٩٦]، من خلال ما ادلى به رئيس مكتب المعلومات والمخابرات التابع لوزارة التجارة اليابانية **(ايجي آمو) Eige Amu** تصريحا عرف بـ(تصريح آمو) في السابع عشر من نيسان عام ١٩٣٤، وضح فيه أنَّ لليابان رسالة ومسؤوليات خاصة في شرق آسيا، وإنَّها ستبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك، وإنَّها تعارض أية مساعدات من أي نوع ولو كانت مساعدات فنية او اقتصادية تقدم للصين من الدول الاخرى لأن من شأن تلك المساعدات ان يكون لها دلالات سياسية تؤثر على العلاقات الودية بين الصين واليابان [٩٧].

ولكي تدعم اليابان موقفها ذلك، سعت إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أقترحت إصدار إعلان مشترك ياباني – أمريكي حول منطقة الشرق الأقصى، تضمن قيام حكومتي البلدين بتقديم وعد تتعاونان من خلاله مع بعضهما البعض في تطوير التجارة وبشكل يعود بالنفع المشترك على بلديهما، وان تحترما أيضاً الممتلكات والامتيازات والمصالح العائدة لهما في تلك المنطقة، وأنَّ تعترف الحكومتان وبشكل مشترك في إنَّ وجود الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق واقعة في الجزء الشرقي من المحيط الهادئ، وإنَّ وجود اليابان في مناطق واقعة في غرب المحيط الهادئ هما بمثابة عاملي أستقرار رئيسيان، وإنَّ الحكومتين كلتيهما ستبذلان أفضل الجهود لإقامة حكم القانون والنظام في المناطق المجاورة جغرافياً لمنطقتي نفوذهما [٩٨].

أدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نوايا اليابان، إذ أنها أرادت من وراء ذلك منحها ومباركتها في حال إرسال قوات عسكرية الى الصين، والى مناطق أخرى في الشرق الأقصى، وتلك هي نقطة البداية لتنفيذ سياستها التي عرفت بـ(مبدأ مونرو الاسيوي) الجديد في الشرق الأقصى متظاهرة على انه شبيه لمبدأ (مونرو) الذي طبق من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي عام(١٨٢٣) [٩٩]، وان محاولة حصول اليابان من حكومة الولايات المتحدة الامريكية على تعهد بإعلان مشترك لعدم استخدام القوة تجاه اليابان في حالة نشوب أي خلاف بين الطرفين، وذلك يعني اطلاق يد اليابان وبصورة قانونية في المنطقة، أي أنه سيتحقق لها نفوذ سياسي مطلق في الصين والفلبين وفي مضائق المستوطنات في سيام والمناطق التابعة للاحتلال الهولندي في الشرق الأقصى والمقاطعات البحرية ومدينة **(فلادفستوك) Vladivostok** ، لذلك كانت الخطوة الأولى لها السيطرة على كوريا ثم منشوريا [١٠٠]، إلا إنَّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الأمر، وبدلاً من ذلك سعت الى بناء الاسطول الامريكي إلى أقصى حد تسمح به المعاهدات الموقعة حول التسلح البحري [١٠١]، تحسباً لأي حرب محتملة ضد اليابان.

سَعَت اليابان بعد ذلك إلى تعزيز اسطولها البحري، من خلال مطالبة البحرية والجيش الياباني إمَّا بالحصول على أعلى حد للتسلح البحري بحيث يكون مساوياً مع سائر الاطراف المشاركة في مؤتمرات نزع الأسلحة [١٠٢]، ولكي تتمكن من تحقيق تفوق ساحق في منطقة الشرق الأقصى والحصول على أمتيازات تساعدها على تدمير التوازن الدقيق في آسيا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وبمعنى آخر ستتمكن اليابان من الحصول على تفوق مطلق في مياه الفلبين ومياه آلآسكا، إمَّا تتبنى سياسة شديدة من شأنها تعزيز أستقلال القرار الياباني من خلال إعلان الغاء معاهدة واشنطن البحرية والإنسحاب من مؤتمرات نزع الاسلحة[١٠٣]، لكي تتمكن اليابان بعد ذلك من تحرير نفسها من الالتزامات المفروضة عليها وفق معاهدات نزع الاسلحة.

وبالفعل أعلنت اليابان في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٣٦ أنسحابها من المفاوضات المتعلقة بمؤتمر لندن البحري لنزع الأسلحة المنعقد عام ١٩٣٦ [١٠٤]، وبذلك أنتهت الالتزامات المترتبة على اليابان

وفق المعاهدات البحرية لتحديد الاسلحة، وأزيلت القيود المفروضة على حجم البحرية اليابانية، وأصبحت اليابان حرة في توسيع بحريتها إلى الحد الذي تسمح به مصادرها المالية.

وبعد انسحاب اليابان من عصبة الأمم، وإنهائها معاهدة واشنطن البحرية، وأنسحابها من مؤتمر لندن البحري، أنتابتها المخاوف بإنها ستصبح معزولة دبلوماسياً عن العالم الخارجي، ولاسيما بعد تأزم علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومع الاتحاد السوفيتي الذي كان له مع اليابان جملة من الخلافات حول مشكلات الحدود والملاحة في نهر (**آمور**) **Amur** والمصائد في (سخالين) (١٠٥)، ولاسيما بعد أعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد السوفيتي رسمياً عام (١٩٣٣) (١٠٦)، وأنتشار الشيوعية.

ولكسر تلك العزلة عن الغرب قررت اليابان التوقيع على معاهدة لمناهضة الشيوعية الدولية التي عرفت بمعاهدة (**الانتي كومنتيرن**) **Ante-Comintern** مع المانيا في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٦، وأنضوت المعاهدة على أتفاقية سرية لم يعلن الطرفان عنها، لأتخاذ الاجراءات العسكرية اللازمة في حالة أندلاع حرب مع الاتحاد السوفيتي، أذ اتفقا على انه إذا ما أصبح أحد البلدين الموقعين على تلك الاتفاقية هدفاً لهجوم الإتحاد السوفتي فإن الدولة الاخرى ملزمة بعدم أتخاذ أية اجراءات من شأنها ان تسهل الأمر بالنسبة للاتحاد السوفتي (١٠٧)، وبذلك ستضمن المانيا قيام اليابان بمنع الاتحاد السوفيتي من نقل قواته من الشرق الأقصى الى الجبهة الغربية في أوربا في حالة أندلاع حرب مع المانيا، أمَّا اليابان فإنها طمعت بالجزر الواقعة على مقربة من خط الاستواء في المحيط الهادئ، بأتفاق الطرفين على تقسيم ممتلكات بريطانيا العظمى عبر البحار بينهما، فضلاً عن حصولها على جزر الانديز العائدة ملكيتها لهولندا، في حالة أندلاع حرب في المحيط الهادئ، مما يجعل الاتفاقية السرية جزءاً من البرنامج الياباني التوسعي نحو البحار الجنوبية.

لم تكتف اليابان بكل ما حققته من انتصارات توسعية في المنطقة، ولاسيما بعد أنْ اتخذت من منشوريا قاعدة لبسط سيطرتها على شمال الصين وإعلانها (مبدأ مونرو الآسيوي) ورفع شعار (آسيا للأسيويين)، بل غيرت عام ١٩٣٧ خطة (الضم) التي بدأت بتنفيذها بأحتلال منشوريا عام (١٩٣١)، وقررت شن حرب على الصين متذرعة ببعض الحجج الاقتصادية والأمنية، ولكن في حقيقة الأمر، أستغلت اليابان الظروف الدولية لشن حرب على الصين، إذ وجدت في أنهماك الدول الاوربية في الحرب الأهلية الاسبانية عام (١٩٣٦)، وفي موقف الولايات المتحدة الأمريكية المحايد من النزاعات التي هي خارج القارة الأمريكية مناسبة للأسراع في تنفيذ مخططها في احتلال الصين (١٠٨)، لذا لم يبق على اليابان سوى إيجاد المبرر لبدء عدوانها على الصين.

وجاءت الفرصة المناسبة لليابان من تحقيق غايتها، حين اطلق الصينيون النار على سرية يابانية متواجدة في بكين في السابع من تموز ١٩٣٧، كانت تقوم بمناورتها الليلية، فحصلت اشتباكات بين القوات الصينية واليابانية على جسر (**ماركوبولو**)**Marco Polo** ، فشرعت القوات اليابانية بالهجوم على المدينة والاستيلاء عليها (١٠٩)، مبررة ان وجود قوات يفتقر إلى النظام وهناك لا يعرض فقط النظام والسلام والهدوء للخطر في منطقة شمال، فالصين ذات الأهمية الحيوية لليابان، بل يعرض للخطر حياة الرعايا اليابانيين المتواجدين وممتلكاتهم ايضاً، لذلك فالحكومة اليابانية مضطرة لإرسال قوات عسكرية إضافية الى شمال الصين للحفاظ على أمن وسلام منطقة شرق آسيا (١١٠).

وسّعت اليابان عملياتها العسكرية بعد ذلك، فلم يمض سوى شهر واحد حتى شملت الحرب المناطق الصناعية والدولية في وادي نهر (**اليانغنسي**) **Yangtze**، وأستطاع اليابنيون التوغل في داخل الصين من الجنوب والوسط والشمال، كما أستولوا على أهم الموانئ والمدن والمراكز الرئيسة في الصين، وسيطروا على اغلب سكك الحديد المهمة فيها (١١١).

مضت اليابان في إكمال تنفيذ برنامجها التوسعي، حين أدلى وزير خارجية اليابان (**اريتا هاشيرو**) **Arita Hachiro** (١١٢) في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٣٨، تصريح بيّن فيه **" بأن اليابان تهدف إلى إقامة نظام جديد يؤمن استقراراً دائماً في شرق آسيا من خلال تنسيق العلاقات بين اليابان ومنشوكو والصين في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية وإن الإجراء يعد إجراءاً للدفاع ن النفس ضد الخ ر الشيو ي ولحماية حضارة وثقافة وسيادة الشرق الأقصى وفي المجال الاقتصادي فإن النظام الجديد يسعى الى تشكيل كتلة اقتصادية واحدة بين اليابان ومنشوكو والصين..من دون ان يستبعد ذلك المصالح الأ جنبية في منـ قة الشرق الأقصى ذلك لأن اليابان ستحترم مبدأ الفر صة المتساوية في التجارة والصنا ة في الصين..."** (١١٣).

سمى اليابانيون المنطقة التي يجب أنْ يشملها (**النظام الجديد**) **The New Order** بأسم (**منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية الكبرى**) **The Great Eastren Asian Common Prospenity Region**، ولتحقيق ذلك وجدوا ان عليهم إزالة الوجود العسكري للدول الاستعمارية، مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، وكانت غاية السياسة اليابانية الجديدة هو ان يشمل نظامها الجديد (الصين والهند الصينية وتايلند وماليزيا والهند) تحت شعار (اليابان زعيمة آسيا، اليابان حامية آسيا، اليابان نور آسيا)، وإنَّ المناطق التي سيشملها النظام الجديد ستتقسم الى ثلاث فئات، فالأولى يجب ان تضم الى اليابان بشكل مباشر، وذلك يعود للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تلك الاقاليم مثل (هونغ كونغ

وسنغافورة وغينيا الجديدة) بغية الحفاظ على التفوق البحري والعسكري لليابان، والثانية أقاليم يجب أنَ يمنح لها الحكم الذاتي ولكن ضمن الحماية اليابانية مثل (ماليزيا واندونيسيا) ، والثالثة تضم الأقاليم التي يجب ان تتكون منها الدول الحليفة لليابان مثل (منشوكو والفلبين والصين والهند الصنية وسيام وبورما)، وعلى تلك الدول ان تقبل بوجود حاميات عسكرية يابانية في بعض المواقع الاستراتيجية منها، وعليها أنْ ترتبط مع اليابان بمعاهدات عسكرية، وبذلك ستكون اليابان قد تسلمت القيادة العسكرية والسياسية للمنطقة، أمَّا من الناحية الاقتصادية لذلك النظام، فقد كانت ترمي اليابان الى جعل منشوريا والصين الشمالية وكوريا مركزاً للتصنيع، أمَّا اقاليم آسيا الجنوبية الشرقية فعليها ان توفر الخامات الأساسية للصناعات الخفيفة والثقيلة [١١٤].

أثار الأمر مخاوف الدول الغربية، ولاسيما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت بإخطار اليابان في السادس والعشرينمن تموز ١٩٣٩ لإنهاء معاهدة (**الملاحة والتجارة**) **Navigation and Commerce** الموقعة بين البلدين سنة ١٩١١ [١١٥]، لكي تتحرر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من أي التزامات اقتصادية تجاه اليابان.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية في ايلول سنة ١٩٣٩، أستغلت اليابان الفرصة لأنشغال الدول الغربية في الحرب لتنفيذ سياستها التوسعية في جنوب المحيط الهادئ التي تعد جزءا مكملاً واساسياً لشرق اسيا الكبرى، إذَّ ان الهند الصينية الفرنسية (فيتنام وكمبوديا ولاوس) هي مستعمرة فرنسية، وان جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا) هي مستعمرة هولندية، وإنَّ بورما والملايو (ماليزيا) وسنغافورة مستعمرات بريطانية، وان الفلبين تمثل اكبر قاعدة للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ وتيمور البرتغالية، فضلاً عن مملكة سيام (تايلند)، جميعها تمثل جزءا من جنوب المحيط الهادئ.

كان أنهيار فرنسا في العاشر من حزيران١٩٤٠، وأستسلامها لألمانيا قد غير الوضع تماماً في الهند الصينية الفرنسية، إذ تلهفت اليابان لدمجها ضمن نطاق شرق اسيا الكبرى من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية لحاجتها الماسة لموادها الأولية من الرز والمطاط والقصدير، فضلاً عن أستغلال المنطقة لدعم عملياتها العسكرية ضد الصين، لذلك طلبت اليابان من فرنسا تقديم القواعد والتسهيلات اللازمة في الهند الصينية لمرابطة القوات اليابانية، وتم تحديد اقليم (تونغنغ) بوصفها المنطقة المناسبة للإمتيازات العسكرية اليابانية، مهددة بأستخدام القوة اذا لم تذعن فرنسا للمطالب اليابانية، لذلك إضطرت فرنسا الى التوقيع على آتفاقية (**هنري-ماتسكا**) **Henry-Matska** مع اليابان في الثلاثين من آب ١٩٤٠، اعترفت فيها فرنسا بالهيمنة الاقتصادية والسياسية لليابان في الشرق الاقصى، ووافقت على منحها آمتيازات اقتصادية في الهند الصينية متفوقة على الامتيازات كلها التي منحت لبقية الدول الأخرى، مبررة ان القصد من توقيعها تسهيل انهاء النزاع الصيني الياباني فحسب[١١٦]، ولكن في حقيقة الأمر إنَّ إذعان فرنسا للمطالب اليابانية جاء من خشيتها على آنهاء سيادتها على الهند الفرنسية في حالة تعرضها الى غزو ياباني.

ولم تكتفِ اليابان بذلك، إذ هدد الجيش الياباني بالهجوم على (هانوي) و(هايفونك)، في حالة عدم رضوخ الادارة الفرنسية في الهند الصينية الامتثال للمطالب اليابانية في الحصول على آمتيازات أكثر في المنطقة، لذلك آضطرت الادارة الفرنسية في الثاني والعشرين من ايلول التوقيع على آتفاقية جديدة مع اليابان، نصت على "إقامة ثلاث سكك حديد يابانية في [تونغنغ]، مقابل انسحاب القوات العسكرية اليابانية المحتشدة على الحدود بالقرب من لانغسون"، إلاّ إنَّ الجيش الياباني لم يلتزم بالاوامر بل على العكس فقد عبر (لانغسون) وأوقع هزيمة بالقوات الفرنسية[١١٧]، ويبدو ان اذعان فرنسا لمطالب اليابان جاء من خشيتها التعرض للضغط الالماني بموجب التحالف الالماني الياباني، فضلا عن التهديد العسكري المباشر لفرنسا من اليابان.

بدأت اليابان استغلال الوضع الجديد لتحقيق مشاريعها التوسعية في الشرق الأقصى، وقد أشارت صحيفة (**هوشي**) **Hoshi** اليابانية في عددها الصادر في ٢٣ من أيلول ١٩٤٠، بقولها **"يمثل الصراع العسكري في اوربا ونا ً لليابان وتمثل هذه الحرب المفتاح الذي سيفتح الـ ريق لإقامة نظام جديد في آسيا الشرقية"** [١١٨].

انضمت اليابان للحلف الالماني – الايطالي في ٢٧ ايلول ١٩٤٠ ، وبمقتضاه اعترفت اليابان بقيادة المانيا وايطاليا للنظام الجديد في أوربا، مقابل أعتراف المانيا وأيطاليا بقيادة اليابان للنظام الجديد في جنوب شرق آسيا [١١٩]، وهكذا تم تقسيم العالم بين دول المحور، فأوربا من حصة المانيا وإيطاليا وآسيا من حصة اليابان.

أمَّا بالنسبة لتايلند فقد أستغلت اليابان المطالب الوطنية المتطرفة التايلندية لضم اقاليم جنوب شرق اسيا لها من الادارة الفرنسية في الهند الصينية الفرنسية، وأدت دور الوسيط في المفاوضات القائمة بين الطرفين لتحقيق مصالحها في المنطقة، وفي النهاية أضطرت الحكومة الفرنسية وبضغط من الحكومة الالمانية الاذعان للوساطة اليابانية بين الطرفين، من خلال توقيعها على الاتفاقية الفرنسية-التايلندية-اليابانية في الحادي عشر من اذار ١٩٤١، إذ حصلت اليابان بموجبها على ثمن تبادل الرسائل بين حكومتها وحكومتي الهند الصينية الفرنسية والتايلندية التي ضمنت فيها الميزة النهائية والمنيعة للتسوية، بينما وافقت كل منهما على عدم أتخاذ أية تدابير مع

قوة ثالثة في مجالات التعاون السياسي او الاقتصادي او العسكري المباشر وغير المباشر ضد اليابان[١٢٠]، الأمر الذي ساعد اليابان في مهمتها لتأسيس النظام الجديد في شرق اسيا.

نجحت اليابان في جذب الهند الصينية الى مجال شرق آسيا الكبرى وأتخذت خطوة كبيرة لدمج تايلند في المصير ذاته، وشكلت المساعي تجاه جزر الهند الشرقية الهولندية مشكلة عسيرة، اذ لم تكن اليابان في وضع يسمح لها بإستخدام القوة في الهند الشرقية الهولندية، فعلى الرغم من آجتياح الجيوش الالمانية لهولندا إلاّ إنَّ حكومتها لم تستسلم، فضلاً عن كونها حليفة لبريطانيا فإن أي هجوم مباشر عليها قد يورط اليابان في حرب مع بريطانيا، فضلاً عن وجود المصالح الاقتصادية الأمريكية هناك، لذلك أجلت اليابان مشروع آستيلائها على جزر الهند الشرقية الهولندية لحين توجيه المانيا ضربة عسكرية لبريطانيا، عندها سيأتي دور جزر الهند الشرقية الهولندية التي سترغم على اعلان استقلالها عن هولندا حليفة بريطانيا وبعدئذ تصبح محمية يابانية، لذلك قررت اليابان تمهيد السبيل لذلك المسعى عن طريق المهادنة والتهديدات لسحب جزر الهند الشرقية الهولندية الى مدارها السياسي والاقتصادي[١٢١] .

اما فيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية (الملايو وسنغافورة) في شرق اسيا، فعلى الرغم من تحريض المانيا لليابان للاستيلاء عليها، الإ انها ارتأت التعامل بحذر حول ذلك الأمر لخشيتهم من إنَّ ذلك سيورط اليابان في حرب مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية أيضاً [١٢٢].

حققت اليابان آنتصارات كبيرة خلال عام ١٩٤١، إذ أستولى اليابانيون على جزر سومطرة وجاوة وباين وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية [١٢٣]، في التاسع من نيسان ١٩٤١ أرغمت القوات الامريكية على تسليم الفلبين لليابانيين [١٢٤]، وبذلك شمل النظام الجديد عام ١٩٤١ ـ التي أعلنت اليابان عنه عام ١٩٣٨ـ أيضاً (الفلبين وتايلند وبورما والملايو واندونسيا وكوريا والهند الصينية) [١٢٥]، بعد ذلك أرادت اليابان ان تنهي بنجاح حربها مع الصين لكي تتفرغ لمغامراتها في الجنوب، وكانت أمريكا العقبة الرئيسة في المنطقتين، لذلك عقد مؤتمر امبراطوري في الأول من كانون الأول ١٩٤١ للتصديق على قرار دخول الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية [١٢٦].

وجهت القوات البحرية اليابانية ضربتها لميناء (**بيرل هاربر**) **Peral Harbur** الامريكي في السابع من كانون الأول، إذ وجود مركز الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ، وأستطاع السلاح الجوي الياباني ان يدمر ٩٥% من القوة البحرية والجوية الامريكية [١٢٧]، وعلى اثر تلك الضربة قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، وأصبحت القوة البحرية الأمريكية في المحيط الهادي، على أثر نكبة (بيرل هاربر)، عاجزة إلى حدّ لم تستطع عرقلة حركة القوات اليابانية التي أخذت تنتشر على شكل (مروحة) من قواعدهم في الصين والهند الصينية وفرموزا وجزر المحيط الهادئ، وبذلك تمكن اليابانيون من اتمام غزو هونغ كونغ والملايو وسنغافورة ومانيلا، ثم جزر الهند الهولندية وباتان وبورما وكوريجيدور خلال النصف الأول من عام ١٩٤٢، ولم يكد يحل صيف عام ١٩٤٢ حتى أصبح جنوب شرق آسيا في أيديهم، وعندئذ أتجهوا جنوباً صوب أستراليا وشرقاً صوب جزر الهاواي [١٢٨]، إلا إنَّ الضربة الأمريكية في معركة (**بحر المرجان**) في ٧-٨ من آيار ١٩٤٢ وموقعة (**مدوي**) في وسط المحيط الهادئ في ٣-٧ من حزيران من العام نفسه، قد أوقف تقدم القوات اليابانية [١٢٩].

كانت معركتا (بحر المرجان) وموقعة (مدوي) نهاية تقهقر الحلفاء، وقد أدرك اليابانيون تلك الحقيقة، فخلال عام ١٩٤٣ شددت قوات الحلفاء قبضتها على غينيا الجديدة، واستولت القوات البحرية الامريكية على عدة جزر استراتيجية، وحطمت هجمات الحلفاء البحرية والجوية في الجنوب قوات اليابان الجوية والبحرية[١٣٠].

كان على الحكومة اليابانية أنْ تراجع حساباتها نتيجة الصعوبات التي بدأت تواجهها، فالقدرات الصناعية اليابانية كانت محدودة قياساً مع القدرات الامريكية، لذلك اعلن الجنرال (توجو) في ايلول عام ١٩٤٣ ضرورة تنظيم اليابان وإعدادها للحرب، وفي ظل تلك الظروف، أجتمع كل من الرئيس الامريكي (**روزفلت**) **Roosevelt** [١٣١] ورئيس وزراء بريطانيا (**تشرشل**) **Churchill** [١٣٢] وزعيم الحكومة الوطنية الصينية (**تشان كاي جك**) **Ching Kai-Shek** [١٣٣] في القاهرة ليصدروا قرارهم (اعلان القاهرة) في تشرين الثاني عام ١٩٤٣، وبموجب ذلك الاعلان جردت اليابان من الجزر في المحيط الهادئ التي كانت واقعة تحت الانتداب الياباني، فضلاً عن كوريا ومنشوريا وبرمودا والبسكادور، واصبحت جزيرة ريوكيو تحت الادارة الامريكية [١٣٤].

تقدم الامريكان لمهاجمة جزر (المارشال) و(الكارولين) مع بداية عام ١٩٤٤، وصارت القوات اليابانية تتراجع امام تلك الهجمات، لذلك سعى اليابانيون في الخامس من آب ١٩٤٤ الى تشكيل مجلس أعلى للحكومة الجديدة لقيادة الحرب، لكن الوضع العسكري بدأ يتهاوى نظراً لتضعضع وضع الألمان العسكري على الساحة الاوربية، وأستطاعت القوات الأمريكية بعد ذلك من قصف (طوكيو) عاصمة اليابان في تشرين الأول ١٩٤٤ [١٣٥]، فكان ذلك دليل على بدأ أستسلام اليابان أمام الحلفاء، وبداية النهاية لسعي اليابان في تأسيس إمبراطورية واسعة تسيطر على الشرق الأقصى.

قررت دول الحلفاء القضاء على المانيا النازية واليابان، لذلك وضعت الخطط اللازمة لذلك في مؤتمر (يالطا) في شباط ١٩٤٥، وبموجب ذلك المؤتمر تم الاتفاق على إرجاع جزيرة (فرموزا) إلى الصين، وان تكون كوريا دولة مستقلة، وان يسترجع الاتحاد السوفيتي حقوقه السابقة عام ١٩٠٥، المتمثلة بالقسم الجنوبي من شبه جزيرة (سخالين) بما فيها القاعدة البحرية في (بورث ارثر) وجزر (الكوريل)، وإنَّ تكون سكة خطوط الحديد في منشوريا الجديدة والصين الشرقية تحت إشراف شركة سوفيتية – صينية، وأنْ يحافظ على الوضع الراهن في منغوليا الخارجية، وان تتنازل اليابان عن جزر (ريو- كيو) وارخبيلات (كارولينا) و(ماريان) و(مارشال)، ثم يعاد النظر في مصيرها بعد انتهاء الحرب [١٣٦].

وافق الاتحاد السوفيتي على اعلان الحرب على اليابان، ثم وجه كل من الرئيس الامريكي (ترومان) ورئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي (ستالين) وبموافقة الزعيم الصيني (تشان كاي جك) خلال عقد مؤتمر (بوتسدام)، رسالة في السادس والعشرين من تموز ١٩٤٥ إلى الشعب الياباني، اطلق البعض عليه (انذاربوتسدام)، الذي كان انذاراً نهائياً بتدمير اليابان تدميراً تاماً إذا لم تسلم بلا قيد او شرط، وتضمنت الرسالة من بين شروط الإستسلام الغاء النظام العسكري، ونزع السلاح الشامل، والغاء الصناعات الحربية، وحصر سيادة اليابان على الجزر الاربع الكبرى، وأحتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ تلك الشروط [١٣٧]، إلا إنَّ رئيس الوزراء الياباني (**سوزوكي**) **Suzuki** لم يوافق على شروط الحلفاء، لذلك القت القوات الأمريكية في السادس-التاسع من آب ١٩٤٥ قنابل ذرية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، ادت الى تدمير المدينتين وتشريد سكانها، فضلاً عن القواعد البحرية اليابانية [١٣٨].

أدركت الحكومة اليابانية النهاية المحتومة، فوجه المبراطور (**هيروهيتو**) **Hirohito** في ١٥ من آب ١٩٤٥ خطاباً إلى الشعب الياباني دعاه فيه إلى تحمل مرارة الاستسلام، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الحلفاء [١٣٩]، ووقعت وثيقة الاستسلام في ٢ من ايلول ١٩٤٥ على ظهر الباخرة (**ميسوري**) **Missouri** عند مرسى ميناء طوكيو، وسلمت إلى الجنرال (**ماك ارثر**) **MacArthur** [١٤٠] القائد الأعلى للحلفاء، وبعد ذلك بأسبوع شهدت طوكيو أول دخول لقوات الحلفاء [١٤١]، فأظهرت اليابان التخلي عن مستعمراتها كلها والاراضي التي أستولت عليها، وعادت إلى ما كانت عليه عام ١٨٧٤، فأصبحت لا تملك سوى الجزر الأربع الكبرى وبعض الجزر الصينية الصغيرة المحيطة بها [١٤٢].

وهكذا انتهى الحلم الياباني بتأسيس أمبراطورية كبرى تضم الشرق الأقصى وشرق آسيا، وأنتهى مع ذلك الحلم مشروع التوسع الياباني في المنطقة.

وختاما يمكن القول، أنَّ السياسة التوسعية اليابانية مرت بمرحلتين، بدأت المرحلة الأولى بعد الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ حتى نهاية مؤتمر واشنطن البحري عام ١٩٢٢، ثم بدأت المرحلة الثانية بأحتلال اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

كما إنَّ اليابان نجحت في تحقيق برنامجها التوسعي من خلال ما حصلت عليه من امتيازات من الصين وروسيا، فضلاً عن وراثة الامتيازات الألمانية، وتتوج ذلك النجاح بالحصول على اًعتراف رسمي من الموقف الدولي بالمكاسب التي حصلت عليها منذ بدء البرنامج، وعليه فإنَّ السياسة التوسعية اليابانية بمرحلتها الاولى بدأت بعد الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ حتى نهاية مؤتمر واشنطن البحري عام ١٩٢٢، كما إنَّ اليابان خلال مدة سياستها التوسعية الأولى، أصبحت تلك القوة الآسيوية التي لم تذل الأوربيين فقط، بل أذلت القوة الآسيوية أيضاً، وكانت أول قوة شرقية تهزم قوة أوربية في التاريخ الحديث خلال الحرب الروسية – اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وأصبحت بعد الحرب العالمية الأولى واحدة من الدول الخمسة الكبرى في العالم، إذ كانت الحرب فرصة حققت من خلالها أحلامها التوسعية في المنطقة، من خلال سيطرتها على الممتلكات الألمانية في الشرق الأقصى، وتحويلها إلى حقوق شرعية في مؤتمر باريس عام ١٩١٩، إلاّ أن معاهدات مؤتمر واشنطن عام ١٩٢٢ خيبت الآمال اليابانية بتحديد طموحاتها التوسعية بعد توقيعها على معاهدة القوى التسع.

وإنَّ اليابان فرضت إرهاباً عسكرياً على دول الجوار الاقليمي منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، دون أنْ تستطيع الدول الغربية الحد من نزعتها التوسعية في المنطقة التي بدأت تهدد المصالح الغربية بقوة لمدة تجاوزت نصف قرن (١٨٩٤-١٩٤٥). إلا إنَّ أوضاع اليابان الداخلية الاقتصادية منها والاجتماعية ، كانت تزداد سوءاً بعد تحولها الى دولة إمبريالية قوية تقودها اًحتكارات عملاقة وظفت القسم الأكبر من مقدرات الدولة في التسلح العسكري بهدف التوسع.

الهوامش:

---

(١) المعاهدات المذلة: هي مجموعة من المعاهدات فرضتها بريطانيا على الصين نتيجة خسارتها في حربي الافيون، ومن هذه المعاهدات معاهدة نانكنغ عام ١٨٤٣، التي فتحت ابواب الصين امام المصالح الغربية من خلال تنازلها عن ميناء هونغ كونغ الصيني الى البريطانيين، وتمتعهم بلقب (الدولة الاكثر تفضيلا)، فضلا عن مجموعة من الامتيازات الاخرى، وسارعت بقية الدول الغربية الى عقد معاهدات مماثلة مع الصين حصلت بموجبها على امتيازات مماثلة

للامتيازات البريطانية، ونتيجة لخسارة الصين في حرب الافيون الثانية، فرضت بريطانيا معاهدة تيانجين على الصين عام ١٨٥٨، وحصلت بموجبها على امتيازات اوسع في الصين، وسارعت بقية الدول الغربية الى عقد معاهدات مماثلة مع الصين، حصلت بموجبها هي الاخرى على امتيازات مماثلة للامتيازات البريطانية.
نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث، ١٥١٦-١٩١١، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص٧٩-٨٤.

(٢) للمزيد حول الحركة الاصلاحية ينظر: احمد أمير اسماعيل، الحركة الاصلاحية في اليابان ١٨٦٨- ١٩١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٣٤-٣٠٢.

(٣) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ٦٤-٦٥.

(٤) اسماء صلاح الدين، العلاقات الصينية – اليابانية ١٨٩٤-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٥.

(٥) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا، ص ١٠١.

(٦) عاصم محروس وصلاح احمد هريدي، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، مصر، ٢٠٠٣، ص١٤١-١٤٢.

(٧) ارثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد، مصر، (د.ت)، ص٢٨.

(٨) معاهدة كانغهوا: معاهدة عقدت بين اليابان وكوريا عام ١٨٧٦، وتمكنت اليابان من خلالها من كسر عزلة كوريا، وبموجبها انتهت تبعية كوريا للصين، وعدت دولة مستقلة ذات سيادة، فتمكنت اليابان من فرض هيمنتها عليها.
Kondansh Encyclopedia of Japan, Vol. 4, First Edition, Japan, 1983, p. 140.

(9)Ibid, p. 140.

(١٠) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٤٢.

(١١)اسماء صلاح الدين الفخري، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

(١٢) فوزي درويش، الشرق الأقصى : الصين واليابان ١٨٥٣- ١٩٧٢، مطابع غباشي، القاهرة، ص٩٣.

(١٣) معاهدة تيانتسن: معاهدة عقدت بين الصين واليابان عام ١٨٨٥، على أثر حوادث الشغب التي شهدتها كوريا عام ١٨٨٢، واتفقت كل من الصين واليابان بموجبها على سحب قواتهما من كوريا، على ألاَّ يكون لأي من الدولتين الحق في إرسال جنود اليها مرة ثانية إلا بموافقة الأخرى، وبذلك حصلت اليابان على وضع متساوي لها مع الصين في كوريا، في حالة حدوث أي تدخل عسكري فيما بعد.
تشستر. آ. بين، الشرق الأقصى: موجز تاريخي، ترجمة: حسين الحوت، مصر، ١٩٥٨، ص١٢٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٢٧.

(١٥) معاهدة شيمونسكي: كان من ابرز نتائج الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥، عقد هذه المعاهدة بين الصين واليابان، وبموجبها حصلت الاخيرة على جملة من الامتيازات في الصين، فكانت البداية لأنتهاج اليابان سياسة توسعية في الشرق الاقصى.
Witold Rodzinski, A History of China, Vol. 4, First Edition, London, 1979, p. 344; Claude A. Buss, Op. Cit, p. 134.

(16) Paul Hibbert Clyed, the Far East: A History of the Impact The West on Eastern Asia, Seconed Edtion, New York, 1952, P.254.

(١٧) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين، ص١٠٣

(١٨) معاهدة لي-لوبانوف: نسبة الى (لي هونج تشانغ) أحد الزعماء الصينيين الذين دعوا الى روسيا لحضور تتويج القيصر الروسي، والى (لوبانوف) وزير خارجية روسيا، وقد عقدت في الثالث/حزيران/١٨٩٦، ونصت على أنْ تكون نافذة لمدة خمسة عشر عاماً، وتضمنت على عقد تحالف عسكري بين روسيا والصين ضد اليابان، وعلى مد سكة حديد (سايبيريا) عبر منشوريا الى فيلادفستوك، على ان توضع تحت إشراف المصرف الروسي-الصيني، وحصول روسيا على ٱمتيازات تجارية وصناعية وتعدينية واسعة على طول طريق المرور الممنوح للسكة الحديدية وعلى مقربة منه، وأن تكون السكة الحديدية مؤسسة روسية- صينية خالصة تصبح تلقائياً ملكاً للصين بعد ثمانين عاماً، وتستطيع الصين شراءها بعد ست وثلاثين عاماً، ومنحت المعاهدة روسيا حقوقاً ٱستطاعت بموجبها ٱستخدام بعض الموانئ الصينية في حالة الحرب.
Paul Hibbert Clyed, Op.Cit, p.262.

(19) John V.A. Mcmurrary, Treaties and Agreement with Concevning China:1894-1919, Vol.I, New York, 1921, p,78-82.

(20) Paul Hibbert Clyed, Op.Cit, p.267.

(٢١) بروتوكول نيشي-روزن: نسبة الى وزير خارجية اليابان (نيشي) والسفير الروسي في اليابان (روزن)، وعقد عقد في العشرين/ نيسان/١٨٩٨، وبموجب هذا البروتوكول، ٱعترفت الدولتان بٱستقلال كوريا، وٱتفقتا على الإمتناع عن مساعدة الجيش الكوري أو إعادة تنظيم مالية كوريا، وٱعترفت روسيا بمصالح اليابان التجارية والصناعية في كوريا.
Claude A. Buss, Asia in The Modern World: A History of China Japan South and Southeast Asia, Library of Congress, First printing, United States of America, 1955, p.181.

(22) Ibid, p.181.

(٢٣) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٤٢.
(٢٤) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٩٨.
(٢٥) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٤٨-١٤٩.
(٢٦) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٩٧.
(٢٧) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٢٨) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٤٣.
(٢٩) معاهدة بورتسموث: كان من أبرز نتائج الحرب الروسية-اليابانية عام ١٩٠٥، توقيع الطرفين على هذه المعاهدة، في بورتسموث إحدى المدن الامريكية، بعد دعوة الولايات المتحدة الامريكية كلا الطرفين الى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب، وبموجبها حصلت اليابان على امتيازات واسعة من روسيا.
Paul Hibbert Clyed, Op.Cit, p.333.
(٣٠) ارثر تريمان، المصدر السابق ، ص٤٣.
(31) Peter Duus, The Rise of Modern Japan, United States of America, 1976, p.132-133.
(٣٢) حول الاتفاقيات الروسية-اليابانية المتعلقة بمنشوريا ينظر:
Paul Hibbert, Op.Cit, p. 346-347.
(33) Claud A. Buss, Op. Cit, P. 259.
(34) E. B. Price, The Russa – Japanese Treaties : Concering Manchuria and Mongolia, Balti more, 1933, P. 28-33.
(35) Ibid, P. 42-46.
(٣٦) تسشتر.آ.بين، المصدر السابق ص ١٦٤.
(٣٧) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٥٦.
(٣٨) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، القاهرة، مطابع غباشي، ١٩٨٩، ص١٣٥.
(39) Jan Thomson, The Rise of Modern Asia, London, 1957, p.49.
(٤٠) اسماء صلاح الدين، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٤١) فوزي درويش، الشرق الأقصى، ص١١٢.
(42) Claude A. Buss, Op.Cit, p. 264.
(43) Westel W. Willouybby, the Sino-Japanese: Controversy ans League of Nations, First Edition, New York, 1968, p.9-10.
(٤٤) محمد نعمان جلال، الصراع بين الصين واليابان، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٤.
(٤٥) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ١٧٢.
(٤٦) منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية – الامريكية: ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد، ص٢٠٠٧، ص٥٦.
(٤٧) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٦٤.
(٤٨) منتهى طالب، المصدر السابق، ص٥٧.
(٤٩) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٣.
(50) Peter Duus, Op. Cit, p. 197.
(٥١) عاصم محروس، المصدر السابق، ص٥٩.
(52) Hersehel Webb, An Introduction to Japan, Second Printing, New York, 1957, p. 36;
فوزي درويش، الشرق الأقصى، ص١١٥-١١٦.
(53) F.R.U.S, 1918, Washington, 1930, Telegram from the Japanese Embassy to The Department of State, In 30/ October/ 1918, P. 205.
(54) Woodrow Wilson **:**
وودرو ولسن: ولد عام ١٨٥٦ بمدينة (ستونتون)، وحصل على شهادته الجامعية من كلية القانون، واكمل دراسته العليا في علوم الدولة والتاريخ، وتبنى الاتجاه الديمقراطي واصبح عضوا في الحزب الديمقراطي، ثم شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩١٣-١٩٢١، وبذلك احتل المرتبة الثامنة والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد ينظر:
The new Encyclopaedia Britannica, Micropaedia, Vol.12,London,1768, p.690-691.

(55) Chow Tse-Tsung, The May Fourth Movement, Intellected Revolution in Modern China, First Published, United States of America, 1967, p.88.

(56) F.R.U.S, 1919, The Paris Peace Conference, Vol.V,Washington, 1946, Notes of a meeting held at President Wilson's Residence in the Place des Etats Unis, Paris, On Wednesday, 30/ April/ 1919, p. 367.
(57) Chow Tse-Tsuny, Op.Cit, P. 84;
محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتن ١٩١٤-١٩٤٥، بغداد، ١٩٨٤، ص٧٧-٧٩.
(58) F.R.U.S, 1919, Op.Cit, Notes of a Meeting Held in the Conference room of the Supreme War Council at the grand hotel Trianon, Versalles, on Wednesday, 1-7/ May/ 1919, P. 508.
(59) W.G. Beasly, The Modern History of Japan, Third Printing, Japan, 1986, P. 207.
(٦٠) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨.
(61) Kenneth Scott Latourette, The History of Japan, Sixth Printing, New York, 1957, P.176.
(٦٢) منتهى طالب، المصدر السابق، ص١٠٢.
(63) Paul Hibbert, Op.Cit, P.444.
(64) W.G. Beaslay, Op.Cit, P.210-211.
(65) Westel W., Op.Cit, P. 685-687.
(66) Ibid, p.16.
(٦) كيجيرو شديهارا: دبلوماسي ورجل دولة، حمل لقب (البارون)، ولد عام ١٨٧٢ في (اوساكا)، وتخرج من كلية القانون الجامعة الامبراطورية في طوكيو، وفي عام ١٨٩٦ اجتاز امتحانا للعمل في السلك الدبلوماسي ليعمل في القنصليات والسفارات اليابانية، وفي عام ١٩١١ عمل في مكتب التحريات في وزارة الخارجية اليابانية، وفي عام ١٩١٥ شغل منصب وكيل وزير خارجية البلاد، ثم اصبح بعد ذلك سفيرا للبلاد في الولايات المتحدة الامريكية. وفي عام ١٩٣٠ شغل منصب رئيس الوزراء بشكل مؤقت ولمدة اربعة اشهر،وتوفي عام ١٩٥١ اثر مرضه الطويل، للمزيد ينظر:
Seiichi Iwao, Biographical Dictionary of Japanese History, Translator Burton Watson, Printed in Japan, Publishers in New York, First Edition, 1978, P.464-466.
(٦٨) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية: ازمات القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، ترجمة: جلال يحيى، مصر، دار المعارف، (د.ط)، ١٩٧٨، ص٣٥٠.
(69) Claud A.Buss, Op.Cit,p. 309.
(٧٠) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٦١.
(٧١)تاناكا جي جي: ولد في عام ١٨٦٣، قائد عسكري ورجل دولة، شغل منصباً عسكرياً بارزاً في رئاسة اركان الجيش الياباني خلال الحرب الصينية- اليابانية، وفي عام ١٩١٨ ، اصبح وزيرا للدفاع في حكومة (هارا تاكاشي) ، وبسبب الخلافات مع قادة الجيش والقادة السياسيين أجبر على الاستقالة عام ١٩٢٩، ليتوفى في العام نفسه، للمزيد ينظر:
Seiichi Iwao, Op.Cit, P.487-488.
(73) Paul Hibbert Clyed, Op.Cit,p. 565.
(٧٤) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص١٢٨-١٣٣.
(٧٥) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.
(٧٦) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨.
(٧٧) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٦٦.
(٧٨) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨، ترجمة: نور الدين حاطوم، سوريا، ١٩٥٩، ص ٢٥٨-٢٥٩.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٨-٢٥٩.
(80) Richard Storry, A History of Modern Japan, English Printing, Great Britain, London, 1970, 173.
(٨١) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص٣١٩.
(82) Samul Flagg Bemis, A Diplomatic History of the United States, Fourth Edtion, New York, 1955, p.806.
(٨٣) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٥٧.
(٨٤) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٨٥) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ص٢٠٣.
(86) F.R.U.S, Japan: 1931-1941, Vol. I, Washigton, 1943,Telegram from the Ministrr in China (Johnson) To The Secretary of State, In 21/ September/ 1931, P. 2-3.
(87) F.R.U.S, Ibid, Telegram from the Secretary of State to The Ambassdor in Japan (Forbes), In 7/ January/ 1932, p. 76.
(٨٨) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص٣٢١.

(٨٩) تشستر. آ. بين ، المصدر السابق، ص٢٠٦.
(90) F.R.U.S, Japan , Telegram from the Secretary of State to The Ambassador in Japan (Grew), In 15/ September/ 1932, p. 103.
(٩١) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ص٢٠٤.
(٩٢) المصدر نفسه، ص٢٠٥-٢٠٦.
(93) F.R.U.S, Japan, Memorandum by The Secretary of State, In 5/ January/ 1933, P. 107-108.
(94) Westel W., Op.Cit, P. 505-506.
(95) Joseph C. Grew, Ten Years In Japan, Puplished By Simon and Schuster, Sixth Edition, United States of America, 1944, p. 83-84.
(96) Paul Hibbert, Op.cit, p. 614.
(٩٧) للمزيد حول تفاصيل التصريح ينظر:
F.R.U.S , Japan , Unofficd Statement by The Japanese Foreign Office, In 17/ April / 1934 , p.224-225.
(98) F.R.U.S, Ibid, Telegram From The Japanese Ambassador (Saito) To The Secretary of State, In 16/ May/ 1934, P. 232-233.
(99) F.R.U.S, Ibid, Memorandom By The Secretary of State, In 19/ May/ 1934, P. 233-236.
(100) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1935, The Far East, Vol. III, Washington, 1953Telegram From The Ambassador in Japan (Grew) To The Secretary of State, In 27/ December/ 1934 , P.821-828.
(101) Cordell Hull, The Memories, Vol. I, First Printing, United State of America, 1948, P. 286.
(102) F.R.U.S, Japan , Telegram From The Chairman of American Delegation (Davis) To The Secretary of State, In 24/ October/ 1934, P. 254.
(103) Arnold. J. Toynbee, Survey of International Affairs, 1936, London, 1937, p. 68.
(104) F.R.U.S, Japan , Telegram From The Chairman of The Japanese Delegation (Nagano) to the Charman of Confernce (Monsell) , In 15/ January/ 1936 , P. 297.
(١٠٥) فوزي درويش، اليابان، ص١٦١.
(106) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, Widenfeld and Niclson, Great Britain, 1963, P. 267.
(107) Documents on German Forign Policy 1918-1945, From The Archives of German Foreign Minister, Vol. I, Series D, Washington, 1949, P. 858-859.
(١٠٨) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور احداث ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص٣٤٨.
(١٠٩) F.R.U.S, Japan ,Telegram From The Ambassdor in China (Johnson) To The Secretary of State, In 8/ July/ 1937 , p.313.
(110) F.R.U.S,Ibid,Telegram From the Japanese Embassy To The Department of State, In 12/ July/ 1937, P.318-319.
(١١١) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ص٢١٦.
(١١٢)ارتيا هاشيرو: ولد عام ١٨٥٤، وتخرج في جامعة طوكيو وعمل في وزارة الخارجية اليابانية ثم اصبح مدير مكتب شؤون اسيا في الوزارة نفسها، ومن ثم وكيلا لوزارة الخارجية عام ١٩٣٤، ووزيرا للخارجية في حكومة (هيروتا) عام ١٩٣٦، ثم اصبح
عضوا في البرلمان الياباني (الدايت) عام ١٩٥٣، وتوفي عام ١٩٥٥. للمزيد ينظر:
Kondansh Encyclopedia of Japan, 8. Volumes, First Edition, Japan, 1983, Vol.I, Op.Cit, P.85.
(113) F.R.U.S, Japan, Statement by The Japanese Minister for Foregin Affaris (Arita), on 19/ December/ 1938, , p. 816-818.
(١١٤) رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤٠٧-٤٠٨.
(115) Cordell Hull, Op. Cit, p. 636-637.
(١١٦) علاء فاضل احمد، العلاقات الامريكية-اليابانية:١٩٣٩-١٩٤١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية الاداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٥-١١٨.
(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٢١-١٢٢.

(١١٨) محمد محمد صالح ، المصدر السابق، ص٢٨١.
(١١٩) المصدر نفسه، ص ٢٨١.
(١٢٠) علاء فاضل احمد، المصدر السابق، ص١٣٢.
(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٣٣-١٣٤.
(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
(١٢٣) فوزي درويش، اليابان، ص١٧٢.
(١٢٤) تشستر. آ.بين، المصدر السابق، ص٢٢٤.
(١٢٥) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا، ص٨٤.
(١٢٦) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٧٩-٨١.
(١٢٧) تشستر. آ. بين، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(١٢٨) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٨٢.
(١٢٩) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا، ص٨٦.
(١٣٠) تشستر. آ. بين ، المصدر السابق، ص٢٢٦.
(١٣١) فرانكلين روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، وهو من الحزب الديمقراطي، ولد عام ١٨٨٢، وتخرج من جامعة هارفرد، وعمل مساعدا لوزير البحرية في عهد ولسن، استطاع بحكمته ان يجتاز الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، اعيد انتخابه لاربع دورات انتخابية (١٩٣٣-١٩٤٥)، وكان له دور بارز في الحرب العالمية الثانية، وتوفي عام ١٩٤٥.
اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، لندن، دار الحكمة، ٢١٨-٢٢٥.
(١٣٢) ونستون تشرشل: (١٨٧٤-١٩٦٥)، سياسي ورجل دولة بريطاني، خدم في الجيش البريطاني برتبة ظابط، قاد بريطانيا للنصر على دول المحور عام ١٩٤٥، للمزيد عن دوره السياسي ينظر:
محمد يوسف ابراهيم، ونستون تشرشل ودوره السياسي في بريطانيا حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية الاداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
(١٣٣) جيانغ كاي- جك: ولد في الحادي والثلاثين من تشرين الاول ١٨٨٧ من عائلة متوسطة الحال، عمل في الفلاحة، وكان دخوله الحياة العسكرية لأول مرة عام ١٩٠٦ عندما دخل اكادمية (باوينك) العسكرية شمال الصين، وفي وقت لاحق انهى دراسته العسكرية التي امتدت منذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١١ في اليابان، وتزعم حزب (الكومنتانغ) الصيني بعد وفاة مؤسس الحزب (صن يات صن)، وتمكن من تأسيس الحكومة الصينية الوطنية سنة ١٩٢٨ التي استمرت حتى عام ١٩٤٩ بسقوطها امام الحزب الشيوعي الصيني، للمزيد ينظر:
The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P.173
(١٣٤) فوزي درويش، اليابان، ص١٧٨.
(١٣٥) المصدر نفسه، ص١٧٨-١٨٠.
(١٣٦) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص٣٢٣.
(١٣٧) فوزي درويش، اليابان، ص١٨٢.
(١٣٨) تشستر. آ. بين ، المصدر السابق، ص٢٣٥.
(١٣٩) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا، ص٨٦.
(١٤٠) ماك ارثر: ولد عام ١٨٨٠، ودخل المدرسة العسكرية عام ١٨٩٩، وبعد تخرجه ارسل الى الفلبين في مهمته العسكرية الاولى، وأسهم في القضاء على هجوم الثوار ضد القاعدة العسكرية المتواجدة هناك، للمزيد حول دوره العسكري والسياسي ينظر:
كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة لكلية التربية/ جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١٠٦-١٧٧.
(١٤١) تشستر. آ. بين ، المصدر السابق، ص٢٣٥.
(١٤٢) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٧٣.

Japans expansionist policy (1895- 1945)

Dr. Muntaha Talib Salman
History Dept. – College of Education for Women
Baghdad University

Abstract:

Japans expansionist policy begins (Phase I) after the Chinese- Japanese war in 1895 until end of the Washington conference in 1922 marine. Therefore sought to implement the expansion program from the effect that get it after Chinese- Japan war 1894-1895, and the Russo- Japanese conditions of the first world war to complete its expansion program through the provision of twenty- one demands and imposed on china.

In (1916-1917) it was signed a secret agreement with Allied power, that including the German concessions in the far East to Japan legally has already received official recognition from the international community.

In sum, the Japan during its period of expansion that has becom the first Asian power that humiliated the European and Asian powers also and was the first defeat the power of Estern European power in modern history during the war (Russian- Japanese) and thus became Japan after (world war I) and one of the big five forces in the world.

In the expansionist occupation of Manchuria in (1931 phase II), that finished by the end of world war II in 1945, because the tendency of Japanese expansionism is not ended with signing of treaties and U. S. Navy in 1922, but was temporarily interrupted, the arrival of military leaders power that representative of Gen. (Thanak j. j) in 1927

In the conjunction of the effect of economic crisis and the need for Japanese launched the largest expansion program in 1931 with the second world war. In 1939 Japan took the opportunity to apply its new program in the far east in 1938.

But in 1941, the largest mistake that have been done by the Japanese military when it was attains the U. S. Navy that tipped the balance in the side of the state of the Allies and make the Japan loss of it had led the world after the war instead of the second scientific American and the united stats overturned the palance of power that now exists.

At the end we can say that the Attempts of the Japanese expansionist policy, reached to the aspiration for world supremacy or at least near-universal.

Also, the end of the days that Japan signed out that make the two power of the two military, ground Navy forces, that make it defatted and lose the empire and returned from where it began.